الأمم المتحدة

A/HRC/10/32

الجمعية العامة

Distr.: General
9 March 2009
Arabic
Original: Spanish

**مجلس حقوق الإنسان**
**الدورة العاشرة**
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت
**التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان**
**وتقارير المفوضية السامية والأمين العام**

# التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في كولومبيا* **

موجز

يحلل التقرير أهم التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في كولومبيا خلال عام ٢٠٠٨، وفقاً للولاية المحددة في الاتفاق بين حكومة كولومبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان الموقعة في بوغوتا في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦. وفي ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ اتفقت الأطراف على تمديد الولاية، في جملتها، حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

ويغطي التقرير الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويركز على عدد من القضايا التي اعتبرت من الأولويات. غير أن المفوضية في كولومبيا تواصل العمل بشأن المسائل الأخرى ذات الاهتمام وسوف تكون هذه المسائل موضوعاً للمتابعة المنتظمة.

فانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل جماعات المغاورين والقوات المسلحة الكولومبية، وكذلك أنشطة العصابات المسلحة غير القانونية وتجار المخدرات، مع اقترانها بالمشاكل الهيكلية المصاحبة مثل التوزيع غير العادل للثروة، والتمييز

* يأتي تقديم هذه الوثيقة متأخراً كي تعكس أحدث المعلومات.

** يعمم هذا التقرير بجميع اللغات الرسمية. ويعمم المرفق بالإنكليزية والإسبانية فقط.



الرجاء إعادة الاستعمال

والوصم للفئات الضعيفة، والإفلات من العقاب، والصعوبات في الحصول على العدالة أمور تظل تقيد التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد بذلت الحكومة جهوداً هائلة لتعزيز سيادة القانون، وأساساً عن طريق زيادة التواجد الإقليمي للدولة في المواقع التي كانت سابقاً تحت سيطرة الجماعات المسلحة غير القانونية. ومع ذلك تظل الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان مستمرة هنالك.

ويتواصل نعرض المدافعين عن حقوق الإنسان وقادة المعارضة والنشطاء الاجتماعيين للوصم على أيدي المسؤولين الحكوميين.

وفيما يتعلق بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء فإن الحكومة أبدت حسن النية وبذلت جهوداً كبيرة، وينبغي أن تستمر تلك الجهود من أجل ضمان الفعالية والامتثال الصارم للسياسات المؤسسية. ويتبين من عدد الشكاوى والضحايا المسجلين المؤسسية. واعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ يتبين أن السياسات التي تعتمدها وزارة الدفاع والقيادة العليا للجيش لمكافحة تلك الممارسات لم يكن لها تأثير كبير في الحد من الانتهاكات الجسيمة. ويخلص التقرير إلى أن التدابير الاستثنائية التي اتخذت، ومنها عزل بعض كبار القادة من الخدمة، عززت سياسة "عدم التسامح إطلاقا" في انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين أن تصحب هذه التدابير رقابة تشغيلية أكبر على الوحدات العسكرية، وإجراء تحقيقات دقيقة وسريعة في كل الاتهامات المتعلقة بتنفيذ الإعدام خارج نطاق القضاء.

وتستمر انتهاكات جميع أطراف النزاع للقانون الإنساني الدولي. وفضلاً عن هذا فإن القوات الثورية المسلحة في كولومبيا – الجيش الشعبي، وجيش التحرير الوطني يرفضون التقيد بالقانون الإنساني الدولي. وإلى جانب استمرار تجنيد الأطفال وارتكاب الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي ضد النساء والفتيات فإن عصابات المغاورين تواصل زرع الألغام المضادة للأفراد، وأخذ الرهائن، واحتجاز المختطفين لفترات مطولة في ظروف لا إنسانية.

كما يذكر التقرير أن تعقد وتنوع وتطور العصابات المسلحة غير القانونية وعدم قابلية التنبؤ بتصرفاتها، وهي التي نشأت منذ تسريح الجماعات شبه العسكرية، أمور تظل تشكل تحدياً رئيسياً لسيادة القانون. وتظل هذه الجماعات تشكل خطراً جسيماً على السكان المدنيين. فيلزم وجود استجابة شاملة من السلطات المعنية للتصدي لتلك الحالة.

ومن المسلم به أن الحقوق في تقصي الحقائق والعدالة والتعويض تحتل الأولوية بشكل أكبر في جداول الأعمال السياسية والعامة في عام ٢٠٠٨. ومع ذلك لم يتمتع بهذه الحقوق بالفعل إلا عدد قليل من الضحايا، ويهمش في هذه العملية بوجه خاص ضحايا الإجراءات أو يتقاعس موظفو الدولة عن اتخاذها.

ولم يسفر النمو الاقتصادي في السنوات السابقة عن تقدم كافٍ أو مرضٍ في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلاً عن هذا لم تضق الفجوة بين من تتاح لهم الفرص لتوليد الدخل ومن لا تتاح لهم.

وأخيراً يلخص التقرير بعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المفوضية في كولومبيا في عام ٢٠٠٨ ويقترح تسع توصيات يتوقع أن تساعد في تحسين حالة حقوق الإنسان في كولومبيا وتنفيذ أحكام القانون الإنساني الدولي بها.

وتسلم المفوضة السامية بروح التعاون القائمة بين الحكومة ومكتبها في كولومبيا. كما تشير إلى انفتاح الحكومة على التصدي للتحديات المتصلة بحقوق الإنسان، كما بدا ذلك في عملية الاستعراض الدوري الشامل.

المحتويات


| | | الفقـــرات | الصفحة |
|---|---|---|---|
| أولاً – | مقدمة | ١-٥ | ٥ |
| ثانياً – | السياق | ٦-٨ | ٦ |
| ثالثاً – | حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي | ٩-٨٩ | ٧ |
| | ألف– الإعدام خارج نطاق القضاء | ٩-١٥ | ٧ |
| | باء – الاحتجاز غير القانوني والتعسفي | ١٦-١٧ | ٩ |
| | جيم– التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة | ١٨-٢١ | ٩ |
| | دال – الاختفاء القسري | ٢٢-٢٦ | ١٠ |
| | هاء – القانون الإنساني الدولي | ٢٧-٤١ | ١١ |
| | واو – الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح المنظمـــات شبه العسكرية | ٤٢-٤٩ | ١٣ |
| | زاي– العدالة | ٥٠-٦٢ | ١٥ |
| | حاء– الضحايا | ٦٣-٧١ | ١٨ |
| | طاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية | ٧٢-٧٤ | ٢١ |
| | ياء – الفئات الضعيفة | ٧٥-٨٩ | ٢١ |
| رابعاً – | الأنشطة الرئيسية للمفوضية في كولومبيا | ٩٠-٩٧ | ٢٥ |
| خامساً – | التوصيات | ٩٨-٩٩ | ٢٦ |

المرفق

| | |
|---|---|
| أمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي | ٢٩ |

## أولاً – مقدمة

١- يغطي هذا التقرير الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ ويركز على عدد من القضايا التي اعتبرت ذات أولوية. غير أن المفوضية في كولومبيا تواصل العمل بشأن المسائل ذات الاهتمام، وستكون تلك المسائل موضوع متابعة منتظمة.

٢- وكما أفيد في عام ٢٠٠٧ فإن حكومة كولومبيا والمفوضية السامية اتفقتا على تمديد ولاية المفوضية في كولومبيا، في جملتها، حتى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وامتثالاً لهذه الولاية تواصل المفوضية في كولومبيا مساعدة السلطات في رسم السياسات ووضع البرامج لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإسداء المشورة للمجتمع المدني بشأن قضايا حقوق الإنسان، ومراقبة حالة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في سياق الصراع الداخلي المسلح، وتقديم تقاريرها وتحليلاتها إلى المفوضة السامية.

٣- وقد زارت المفوضة السامية كولومبيا في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. والتقت بالرئيس والوزراء وكبار الموظفين العموميين المسؤولين عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. كما التقت بممثلي منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان والمعنية بالمرأة ورابطات الضحايا ونقاباتهم. وسافرت المفوضة السامية إلى أراوكا، حيث اطلعت على تحديات حقوق الإنسان في الإقليم والتقت بالقادة المجتمعيين والسلطات المدنية والعسكرية. وأعربت المفوضة السامية لكل من التقت بهم عن امتنانها للدعم الذي تتلقاه المفوضية في كولومبيا. كما ألقت الضوء على جهود الحكومة لتعزيز المساءلة واحترام حقوق الإنسان داخل القوات المسلحة ولتسريح الفئات شبه العسكرية. وبينما أشارت المفوضة السامية إلى زيادة الاهتمام بحق الضحايا في تقصي الحقائق والعدالة والتعويض فإنها أعربت كذلك عن قلقها إزاء استمرار تحديات حقوق الإنسان التي ترسخت.

٤- وقد زار الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتراعات المسلحة، كولومبيا في الفترة من ١٢ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٨. كذلك زار الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي البلد في الفترة من ١ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨[(١)].

٥- وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر استعرض مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة الحالة في كولومبيا في سياق الاستعراض الدوري الشامل[(٢)].

---

(١) قامت إجراءات خاصة أخرى بزيارات غير رسمية أو زيارات متابعة إلى البلد.

(٢) تطوعت كولومبيا للاستعراض الدوري الشامل وقدمت الحكومة في بيانها في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، ٦٩ التزاماً بتحسين حالة حقوق الإنسان. وفي وقت كتابة هذا التقرير لم تكن توصيات مجلس حقوق الإنسان إلى دولة كولومبيا قد نشرت رسمياً.

## ثانياً – السياق

٦- تظل كولومبيا في براثن نزاع داخلي مسلح معقد ومتعدد الأوجه، مما يشكل تحدياً دائماً لحقوق الإنسان بالنسبة إلى الدولة وإلى سكانها. وتقترن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من قبل عصابات المغاورين والقوات المسلحة الكولومبية وأنشطة العصابات المسلحة غير القانونية وتجار المخدرات، بالمشاكل الهيكلية المصاحبة ومنها مثلاً التوزيع غير العادل للثروة، والتمييز ضد الفئات الضعيفة ووصمها، والإفلات من العقاب، والصعوبات في الحصول الفعلي على العدالة وكلها تحد من التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق فإن جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، وأساساً عن طريق زيادة الحضور الإقليمي للدولة في المواقع التي كانت سابقاً تحت سيطرة العصابات المسلحة غير القانونية، تضع كولومبيا في موقف أفضل لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

٧- وفي عام ٢٠٠٨ كانت أهم التطورات السياسية والمتصلة بالأمن، التي تؤثر على حالة حقوق الإنسان هي ما يلي: (أ) الإعدام خارج نطاق القانون، والتدابير المتخذة من الحكومة للتصدي لها؛ (ب) التوترات بين الحكومة والمحكمة العليا، الناشئة عن التحقيقات الأخيرة في الصلات المزعومة بين أعضاء الكونغرس والجماعات شبه العسكرية؛ (ج) تسليم أبرز القادة شبه العسكريين[٣] ممن تم التحقيق معهم في قضايا بموجب القانون رقم ٩٧٥ (قانون العدالة والسلام) إلى الولايات المتحدة في أيار/مايو ٢٠٠٨ وعددهم ١٣ شخصاً[٤]؛ (د) النجاحات العسكرية ضد القوات المسلحة الكولومبية – جيش الشعب، ووفاة قائدها ومؤسسها، والإفراج عن الأفراد المختطفين لدى العصابات أو إنقاذهم أو فرارهم؛ (هـ) تزايد الوعي المدني الذي أبدي من خلال التعبئة الجماهيرية ضد الجماعات المسلحة غير القانونية، ودعم احترام حقوق الإنسان؛ (و) التباطؤ الاقتصادي في سياق الأزمة المالية العالمية والتأثير الكبير الذي أحس به الناس في الربع الأخير من السنة لمشاريع الاستثمار الهرمي غير القانوني، الذي ألقى بآلاف الناس إلى براثن الإفلاس والوعود بمبالغ كبيرة.

٨- ويظل التقدم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بطيئاً. ومن الشواغل الهامة سد الثغرة بين من تتاح لهم فرص أكثر، ممن يستقرون أساساً في المراكز الحضرية الرئيسية، والمستبعدين من التنمية والمهمشين فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي تقدمها الدولة، والذين يعيشون أساساً في مناطق ريفية وحضرية كاسدة[٥].

---

(٣) تم تسليم ١٥ من القادة شبه العسكريين إلى الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨.

(٤) ينظم القانون رقم ٩٧٥ الإجراءات القضائية المتعلقة بالأفراد المسلحين من العصابات المسلحة غير القانونية وينص على مزايا قضائية على أساس إسهامهم في إعمال تقصي الحقائق والعدالة والتعويض لضحايا جرائمهم.

(٥) بينما يقع ٢٨ في المائة من سكان بوغوتا تحت خط الفقر، ترتفع النسبة في شوكو إلى ٧٨,٥ في المائة. وفي كوندينا ماركو، باستثناء بوغوتا، نجد معدلات الأمية ١,١ في المائة، مقابل ٦ في المائة في ناغيرا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية لسنة ٢٠٠٧).

# ثالثاً – حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

## ألف – الإعدام خارج نطاق القضاء

٩- واصلت المفوضية في كولومبيا في عام ٢٠٠٨ العمل بشكل مباشر مع وزارة الدفاع لإحالة القضايا المزعومة عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء إلى كبار القادة العسكريين لاتخاذ الإجراءات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ نشرت وزارة الدفاع سياستها الشاملة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بالنسبة إلى قوات الأمن، وشملت تلك الحالات، فيما شملت من مبادرات، إنشاء مناصب مستشارين قانونيين تنفيذيين داخل الوزارة لضمان امتثال العمليات العسكرية لمعايير القانون الإنساني الدولي. وإضافة إلى هذا ظل كبار الموظفين المدنيين والعسكريين يذكرون مكرراً ويؤكدون أنهم يرغبون في اعتماد تدابير لحماية حقوق الإنسان واحترامها، بما في ذلك القضاء على حالات الإعدام خارج نطاق القضاء.

١٠- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ فصل الرئيس ثلاثة لواءات من الخدمة، وأكثر من ٢٤ ضابطاً آخر من بينهم أربعة برتبة عقيد، واتخذ تدابير تأديبية أخرى بسبب "نقص في اليقظة لا يغتفر من جانب الضباط في التحقيقات الصارمة في مخالفات مزعومة في ولايته القضائية"[٦]. وكانت تلك إشارة هامة إلى تعزيز السياسة المذكورة الخاصة بعدم التسامح إطلاقاً في انتهاكات حقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ استقال القائد الأعلى للجيش وأعلنت وزارة الدفاع تدابير أخرى[٧]. واستهل الرئيس مناقشات مع كبار القادة العسكريين للتصدي للشكاوى الخاصة بالإعدام خارج نطاق القضاء.

١١- ويتبين مع ذلك من عدد الشكاوى عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء وعدد الضحايا المبلغ عنهم[٨] أن السياسات المؤسسية التي تعتمدها وزارة الدفاع والقيادة العليا للجيش لمكافحة هذه الممارسة لم تؤد، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، إلى نقص يذكر في تلك الانتهاكات. فيلزم بذل المزيد من الجهود مجدداً لضمان فعالية وصرامة الامتثال للسياسات المؤسسية الرامية إلى منع حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والمعاقبة عليها.

---

(٦) يبدو أن هناك تدابير إضافية اتخذت، تشمل فصل ضباط آخرين من الخدمة، ولكن لم يبلغ عنها.

(٧) تشمل هذه التدابير مبدأ وإجراءات إعادة النظر في مسائل الاستخبارات والمسائل التنفيذية واللوجستية؛ وإنشاء لجنة لاستعراض الحالات من وجهة النظر التنفيذية؛ وتعزيز مسؤوليات القيادة؛ وإدخال تحسينات لنظم التقييم؛ وإعادة تعريف قواعد الاشتباك.

(٨) تستهدف النساء في الغالب للإعدام خارج نطاق القضاء لكونهن شريكات لأعضاء مزعومين في جماعات مسلحة غير قانونية.

١٢- وبحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ استهلت النيابة العامة تحقيقات في ١١٢ حالة لإعدامات خارج نطاق القضاء زعم أنها وقعت في عام ٢٠٠٨[٩]. وفضلاً عن هذا أحيلت ٤٧٣ قضية أخرى، معظمها وقع في عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٠٧، إلى الوحدة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والتابعة للنيابة العامة، وذلك في عام ٢٠٠٨. وتجري هذه الوحدة حالياً تحقيقات في قرابة ٧١٦ حالة تتعلق بأكثر من ١ ١٠٠ ضحية. وتؤكد هذه الأرقام أن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء ليست حوادث معزولة، ولكنها ممارسة واسعة الانتشار يرتكبها عدد كبير من الوحدات العسكرية في كل أنحاء البلد. وبناءً على المعلومات التي تحصلت عليها المفوضية في كولومبيا، فإن عدد هذه الحالات قد ازداد في عام ٢٠٠٨ في بعض المواقع مثل أنتويوكويا.

١٣- وبالإضافة إلى الاتجاهات المشروحة في التقارير السابقة[١٠]، فإن ظهور حالات جديدة هذا العام للإعدام خارج نطاق القضاء يوحي بمزيد من التعقيد والتطور في تخطيط وتنفيذ هذه الجريمة. وقد تمكنت المفوضية في كولومبيا من تأكيد وجود عصابات تدعي توفير العمل للضحايا بعيداً عن بلداتهم الأصلية، وتوفر النقل إلى بلدات أخرى، حيث يتم إعدامهم ويبلغ عن أنهم "قتلوا في عمليات". وبناء على عدد من التحقيقات، فإن هناك أفراد عصابات آخرين (ربما يشملون أفراداً في الجيش) يزعم أنهم يبلغون عن المقتولين على أنهم أفراد في عصابات المغاورين أو أعضاء في جماعات مسلحة غير قانونية ظهرت منذ تسريح أشباه العسكريين، ويعدون تقارير استخباراتية لإثبات ذلك الانتساب. ويضاف إلى هذا أن الضحايا يبلغ عنهم بشكل متواتر على أنهم "مجهولو الهوية"، حتى وإن كانوا يحملون وثائق هوية أو كانت هويتهم معلومة. ويبدو أن المقصود من هذه الممارسة هو تلافي تحديد هوية الأشخاص المبلغ عن أنهم مفقودون، وتعطيل التحقيقات.

١٤- ولربما أوجد نقص الإجراءات الفعالة من قادة الجيش أرضاً خصبة لهذا الانتهاك البالغ الخطورة لحقوق الإنسان. فمنح الحوافز المالية والإجازات لأيام إضافية والتقدير دون رقابة سليمة إلى هؤلاء الذين يقدمون تلك "الوفيات في المعارك" قد يشجع أيضاً على إقرار واستمرار هذه الممارسة المقلقة. وفي الوقت نفسه فإن عدم وجود رسالة واضحة من الجيش ذاته ترفض تلك الممارسة يمكن أن يسمح باستمرار تلك الانتهاكات.

---

(٩) تقدم الشكاوى في العادة عن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء بعد انقضاء عدة أشهر على الواقعة. ومن ثم فإن حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي وقعت في عام ٢٠٠٨ يرجح أن يكون التبليغ عنها في عام ٢٠٠٩. وقد استهلت الوحدة الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التابعة لمكتب النائب العام تحقيقات في ٤١ حالة من هذه الحالات، بينما استهلت مكاتب النيابة المحلية النظر في ٧١ حالة.

(١٠) انظر A/HCR/7/39 وCorr.1 المؤرخة في عام ٢٠٠٨ وA/HCR/4/48 المؤرخة في عام ٢٠٠٧.

١٥- فيلزم اتخاذ إجراءات إضافية وتوثيق التعاون بين وزارة الدفاع والنيابة العامة بغية القضاء على حالات الإعدام خارج نطاق القضاء والمعاقبة عليها. وينبغي أن يضاعف وكيل النائب العام والنائب العام جهودهما للتحقيق في القضايا في أقصر وقت ممكن.

## باء - الاحتجاز غير القانوني والتعسفي

١٦- تواصل النيابة العامة في بعض المناطق مثل أراوكا ونورتى دي سانتاندر إصدار أوامر اعتقال دون أسباب قانونية سليمة، في جرائم التمرد وما يتصل به، مما يؤدي إلى عمليات الاحتجاز التعسفي. وكثيراً ما كانت تلك الأوامر تستند إلى معلومات مقدمة من أعضاء سابقين في جماعات المغاورين. ولما كانت الدولة تمنحهم حوافز ومزايا للتعاون معها فإن المعلومات المتحصل عليها لا تكون لها دائماً مصداقية. وقد أصدر مكتب الدعم بالنيابة العامة مع اللواء الثامن عشر بالجيش في أراوكا ما لا يقل عن أربعة أوامر اعتقال جماعي على هذا الأساس.

١٧- وجرت العادة أن يحتجز ضحايا الانتهاكات من هذا النوع، بمن في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان وقادة المجتمع، دون تبرير قانوني سليم، وفي بعض الحالات يمتد ذلك الاحتجاز إلى عامين. وفضلاً عن هذا فقد أبلغ عن عدة حالات للاحتجاز غير القانوني نفذها الجيش في دورتي أنتيكويا وشوكو، على سبيل المثال. كذلك تلقت المفوضية السامية في كولومبيا تقارير عن إجراءات تتخذها الشرطة الوطنية، وبوجه خاص عن احتجاز الأفراد المنتمين إلى القطاعات الضعيفة من المجتمع، وخاصة من الجوار الفقير في ميديلين، دون تبرير قانوني سليم.

## جيم - التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٨- أبلغت المفوضية في كولومبيا عن حالات عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة تنسب إلى أفراد من قوات الأمن في أنتيوكويا وكوكا وشوكو. وكثيراً ما يسقط السكان الأصليون والشعوب والمجتمعات الأفرو - كولومبية وكذلك أفقر قطاعات المجتمع ضحايا في تلك الحالات.

١٩- وفي إدارات شوكو وكوكا وغيرها من الإدارات تلقت المفوضية في كولومبيا تقارير عن معاملة قاسية ومهينة للنساء والفتيات من قبل أفراد الجيش؛ وأسفر ذلك في بعض الحالات عن عنف جنسي.

٢٠- وفي أوائل عام ٢٠٠٨ لاحظت المفوضية في كولومبيا حالات خطيرة من المعاملة اللاإنسانية والمهينة للنزلاء في سجن فاليدوبار (قيصر)، وكذلك حالات استخدام مفرط للقوة من قبل حراس السجن لإنهاء الاحتجاجات.

٢١- ولقد فعلت الحكومة الكثير في سبيل تدريب الموظفين العموميين والضباط العسكريين على المعايير الدولية لمنع التعذيب. ومع هذا فكما أقرت الحكومة، تظل تلك

التحديات قائمة[١١]. وستكون خطوة هامة نحو مواجهة هذه التحديات لو أن الحكومة انضمت إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مكافحة التعذيب.

## دال - الاختفاء القسري

٢٢- واصلت المفوضية في كولومبيا رصد حالات الاختفاء القسري، ولا سيما في بلديات بعينها مثل بوينافينتورا (وادي كوكا)، حيث أفرج بناءً على مكتب أمين المظالم عن ١٣٢ حالة فيما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨. وفي أماكن أخرى وخاصة البلدات في أنتيو كويا وشوكو تبين أن هذه الممارسة استخدمت لتخويف المعارضين في نزاعات بين العصابات والجماعات المسلحة غير القانونية التي نشأت منذ تسريح أشباه العسكريين.

٢٣- وفي العادة تكون حالات الاختفاء القسري بين شباب عاطلين عن العمل من أصول فقيرة تعيش في الأحياء الفقيرة أو المعزولة أو المناطق الريفية. كذلك يسقط المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون بين ضحايا حالات الاختفاء.

٢٤- وأجرى مكتب النائب العام تحقيقات في ١١١ حالة من الاختفاء القسري في عام ٢٠٠٨. وأحيل معظم الحالات إلى وحدة حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بعد التحقيقات الأولية من قبل فرقة العمل الخاصة بالتحقيق[١٢]. فهذه الوحدة أجرت أيضاً ما مجموعه ٣٩ عملية للبحث عن الجثث، ولكن تبقى مهمة تحديد هوية الجثث المكتشفة. كذلك أجريت عمليات بحث عن جثث أخرى خلال الفترة التي يشملها التقرير، كما يشار إلى ذلك أدناه، في إطار قانون السلام والعدالة.

٢٥- وكانت المرحلة الإرشادية من الخطة الوطنية للبحث عن المفقودين، التي ركزت على الحالة في كاساناري مرحلة قاصرة أساساً على جمع المعلومات من أجل إحالتها لمكتب النائب العام، وعلى تدريب الموظفين العموميين. وكما أقرت بذلك الحكومة فإن هذا التطور والتطورات الإيجابية الأخرى مثل إنشاء آلية للبحث السريع تتطلب مزيداً من الجهود كي تكون فعالة. وتتفق منظمات الضحايا والسلطات القضائية على أن الفعالية في التوفيق بين المعلومات كانت محدودة، فهناك عموماً قدر من الإهمال في تشغيل هذه المؤسسات[١٣]. كما انتقدت هذه المنظمات استمرار شرط "إعلان الوفاة المفترضة" وذلك، ضمن أمور أخرى، لتلقي المساعدة الإنسانية من الحكومة. وهي ترى أن هذا الشرط يوقع أضراراً نفسية على الأسر و"تعيد إيقاعهم ضحايا".

---

(١١) تقرير الحكومة المقدم إلى الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان، ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

(١٢) ترسل هذه اللجان إلى الأماكن التي بها دليل أو معلومات يمكن أن تفيد في التحقيق في حالات الاختفاء. ويمكن أن تركز على إقرار وقائع في قضية بعينها أو في قضايا متصلة.

(١٣) التقرير الختامي لفرقة العمل الخاصة للتحقيق في كازاناري وماجدالينا، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٢٦- ومن شأن التوقيع على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وهي الاتفاقية التي ألزمت الحكومة نفسها بها خلال الاستعراض الدوري الشامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أن تمثل خطوة هامة في سبيل ضمان استجابة أكثر شمولاً وفعالية لمطالبات الضحايا.

## هاء - القانون الإنساني الدولي

٢٧- واصلت المفوضية في كولومبيا تسجيل الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي التي ترتكبها جميع الأطراف في النزاع. وعلاوة على هذا تواصل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب، وجيش التحرير الوطني رفض الالتزام بالقانون الإنساني الدولي.

### ١- عصابات المغاورين

٢٨- نسبت حالات القتل الانتقائي ومذابح أربعة من العاملين على القضاء على أوراق الكوكا في بويرتو ليبيرتادور (قرطبة)، في شباط/فبراير ٢٠٠٨ إلى أفراد من القوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب. ويعتقد أن جيش التحرير الوطني ارتكب، ضمن ارتكابه عمليات قتل أخرى في شباط/فبراير عمليات قتل أيضاً لأحد أفراد مجتمع ميكوهومادو (بوليفار)، اتهمه بأنه مخبر في الجيش.

٢٩- وتواصل القوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب هجماتها العشوائية، التي تلحق ضرراً بالغاً بالسكان المدنيين، بما في ذلك إلقاء المتفجرات التي قتلت ثلاثة أفراد في كورينو (كاوكا) في أيار/مايو ٢٠٠٨؛ وأعمال الإرهاب، كالهجمات على المحاكم في كالي (وادي كاوكا)، مما أسفر عن قتل شخص واحد وإصابة ٢٦ شخص، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وعلى قرية اتوانجو (أنتيوكويا)، في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وأصيب ٥٥ شخصاً وقتل سبعة أشخاص من بينهم طفل واحد[١٤].

٣٠- وتسببت الزيادة المطردة في عدد الألغام المضادة للأشخاص التي زرعتها جماعات المغاورين في إحداث إصابات عديدة بين المدنيين والعسكريين، ومن بينهم الأطفال[١٥]. ومن أمثلة ذلك وفاة امرأة حامل في باليرا (وادي كاوكا) مع طفلتها البالغة من العمر ٦ أشهر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨؛ ووفاة ثلاثة أطفال من السكان الأصليين في محمية آوا في بلاناداس دي تيليمبي (غارينو) في حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ وحالة طفل عمره ستة أشهر وأمه البالغة من

---

(١٤) أدان هذا الاعتداء بيان عن المفوضية في كولومبيا في ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨.

(١٥) سجل البرنامج الرئاسي للعمل الشامل ضد الألغام المضادة للأفراد، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أكثر من ١٧٠ ضحية مدنية للألغام في عام ٢٠٠٨، من بينهم ٣٨ طفلاً وأكثر من ٤٣٠ عضواً في قوات الأمن. وكولومبيا من بين البلدان التي بلغ فيها عدد ضحايا الألغام أعلى رقم (٧ ٢٩٠ ضحية في ما بين عام ١٩٩٠ وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨).

العمر ١٧ عاماً، اللذين أصيبا في فالديفيا (أنتيوكيا) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وقتل شخصان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ كانا مسافرين إلى سان فيسنتي غيل كاغوان (كاكيتا) في سيارة لمعهد رعاية الأسرة الكولومبي نتيجة عبوة متفجرة على الطريق، قيل إن الذي فجرها هو القوات المسلحة الثورية الكولومبية – جيش الشعب.

٣١- وواصلت القوات المسلحة الثورية الكولومبية – جيش الشعب، وجيش التحرير الوطني تجنيد الأطفال لأعمال الاستخبارات والدعم اللوجستي والاشتراك المباشر في الأعمال العدائية. وعلى سبيل المثال ففي سان ساسدروا (شمال سانتندر). ونتيجة لمواجهة مسلحة بين جيش التحرير الوطني والجيش في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ قتل ٧ أفراد من المغاورين، من بينهم ٤ أطفال أعمارهم بين ١٤ و١٧ عاماً. وفي وادي غامويز (فوتومايو) قتل طفلان أعمارهما ١٣ و١٥ عاماً عند مقاومتهما للتجنيد في القوات المسلحة الثورية، على ما يعتقد، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٣٢- وأفادت تقارير عن حالات اختفاء قسرية سببها تهديدات وأعمال عنف نسبت إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية وجيش التحرير الوطني. وهناك حالات أخرى للاختفاء القسري جاءت نتيجة مواجهة مسلحة بين فئات المغاورين هذه، كما هو الحال في أراوكا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، حيث اجتث أكثر من ٥٠٠ ٢ شخص، من بينهم أفراد من مجتمعات السكان الأصليين أغوانيدوس وكانوا كلارو.

٣٣- ونسبت إلى القوات المسلحة الثورية عدة حالات للعنف الجنسي ضد النساء والفتيات، شملت الاعتداء الجنسي على فتاة عمرها ١٤ عاماً جندت من قبل في باليرا (وادي كوكا).

٣٤- واستمر تعرض سيارات الإسعاف والبعثات الطبية للتهديد والاعتداء من القوات المسلحة الثورية. وعلى سبيل المثال فقد قتل جنديان كانا جريحين من جراء لغم مضاد للأفراد، وكانا يُحملان في سيارة إسعاف، وذلك في ياروامال (انتي يوكيا) في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، يدعى أنهما قتلا على يد أفراد فئات المغاورين.

### ٢- قوات الأمن

٣٥- سجلت المفوضية في كولومبيا اعتداءات عشوائية على سكان مدنيين قيل إن من ارتكبها هم أفراد من قوات الأمن.

٣٦- وفي عدة مجتمعات ريفية في كويبدو وكارمنديا تراتو، في شوكو، كان أفراد الجيش والشرطة يقدمون هدايا ودعايات للأطفال مقابل المعلومات عن أحوال وهوية أفراد فئات المغاورين. وأدت هذه الأعمال إلى تعرض حياة وسلامة الأطفال لخطر جسيم.

٣٧- كذلك لاحظت المفوضية في كولومبيا أن أفراد الجيش احتلوا مساكن المدنيين، وبوجه خاص المنازل الخاصة والمدارس وأماكن الترفيه. ومن أمثلة ذلك المدرسة الخاصة بمجتمعات السكان الأصليين في ناذا كوي كلوي (وادي كوكا) في الحجز.

### ٣- الاختطاف

٣٨- طبقاً لوزارة الدفاع، فمن خلال الصندوق الوطني للدفاع عن الحرية الشخصية[١٦]، قيل إن عدد المختطفين في كولومبيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٨ قد بلغ ٨٢٠ ٢ شخصاً.

٣٩- وواصلت جماعات المغاورين أخذ الرهائن. ففي نيكوي (شوكو)، في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ اختطفت القوات المسلحة الثورية ٦ من السائحين؛ وفي بوغرتو آسس (بورتومايو)، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، اختطفوا ٤ محققين من مكتب النائب العام. وفي سامنيغو (نارينوا)، وقعت ٧ حوادث اختطاف رهائن، نسبت إلى جيش التحرير الوطني وذلك في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٨.

٤٠- وفي كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير أيضاً أفرجت القوات المسلحة الثورية من طرف واحد عن ٥ أعضاء سابقين في البرلمان ومرشح سابق لمنصب نائب الرئيس. وحدث لاحقاً في عملية عسكرية غير دموية في تموز/يوليه ٢٠٠٨ أن أُنقذ مرشح سابق للرئاسة وثلاثة مواطنين أمريكان و١٢ عضواً في قوات الأمن[١٧]. وأخيراً ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أفلح عضو برلماني سابق آخر في الفرار. ومع ذلك فالقوات المسلحة الثورية لا تزال تحتجز عدداً كبيراً آخر، تعتبر بعضهم "قابلين للتبادل" بأعضاء مسجونين من القوات المسلحة الثورية، في إطار ما سمي "التبادل الإنساني".

٤١- وفي تلك الظروف يعتبر اختطاف الرهائن المنهجي والمطول والواسع الانتشار لمن يبقون حينئذ في أسوأ الظروف الإنسانية، جريمةً ضد الإنسانية. وكما قال المفوض السامي مراراً وتكراراً، فإن الإفراج عن الأفراد المذكورين أعلاه أو إنقاذهم أو فرارهم ينبغي ألاّ يسمح بنسيان الأشخاص المختطفين الآخرين.

## واو - الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية

٤٢- واصلت المفوضية في كولومبيا رصد عمليات تقوم بها عدة جماعات مسلحة غير قانونية ظهرت في ربوع البلد منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية، وخاصةً في انتيوكيا وكوكا وشوكو وقرطبة ومارينو ووادي كوكا. وبينما تختلف هياكل هذه المنظمات ومصالحها وطريقة عملها فإن الكثير منها ينخرط في أنشطة إجرامية، منها أساساً الاتجار

---

(١٦) هذه وحدة في وزارة الدفاع أُنشئت عام ١٩٩٥ بدلاً من البرنامج الرئاسي للدفاع عن الحرية الشخصية، وهي مسؤولة عن تنسيق الموارد لمكافحة الاختطاف، بما في ذلك الصناديق الإضافية وأموال التشغيل لأفرقة العمل الموحدة للدفاع عن الحرية الشخصية، ولمساعدة الضحايا.

(١٧) اعترف الرئيس بأن أحد ضباط الجيش ارتدى حلة تحمل شعار اللجنة الدولية للصليب الأحمر وشعار الصليب الأحمر خلال تلك العملية. ويقال إن ذلك نتيجة الخوف. وهذا يشكل انتهاكاً لهذين الشعارين وبهذا الشكل إخلالاً بالقانون الإنساني الدولي.

بالمخدات وأنشطة أخرى تتعلق بالجريمة المنظمة. كما أنها تشترك في أنشطة قانونية كبيع تذاكر اليانصيب وتوفير الخدمات الأمنية.

٤٣- وتشمل الرتب في هذه الجماعات كثيراً من الأعضاء المسرحين وغير المسرحين السابقين في المنظمات شبه العسكرية، بعضهم من المجندين طوعياً والبعض إجبارياً. وتشير التقارير إلى أن الذين يقاومون التجنيد يُقتلون، أو يُجبرون علي الفرار حرصاً على أرواحهم. ولاحظت المفوضية في كولومبيا أن الأعضاء من الرتب الوسطى في قوات الدفاع عن النفس الموحدة السابقة في كولومبيا[١٨] يشغلون مناصب عليا في تلك الجماعات.

٤٤- بل إنه حيث يكون لهذه الجماعات شكل من أشكال الهياكل الهرمية فإنها تعمل على الإطلاق وفق خطوط عسكرية ولا يبدو أن لها سيطرة شاملة على الإقليم. ثم إنها في مجالات كثيرة لا يبدو أنها تتصرف بطريقة منسقة أو متساوقة.

٤٥- ويبدو أن عدداً كبيراً من حالات القتل والوفاة والتهديد بالقتل والجرائم الأخرى مما ينسب إلي هذه الجماعات هي شكل من أشكال "التطهير الاجتماعي". ومع ذلك تبدو أعمالها بصفة عامة مسألة تسوية مصالح شخصية ترتبط بالاتجار بالمخدرات. وبالمثل، وعلى خلاف الأنواع الأخرى من الجماعات الإجرامية، يبدو أنها في بعض الحالات تمارس سيطرة اجتماعية. وبالإضافة إلى هذا فإن بعضها يستفيد من الهياكل الاقتصادية والسياسية التي تتركها المنظمات السابقة شبه العسكرية.

٤٦- وفي أماكن مختلفة تُستخدم أسماء بعض هذه الجماعات، مثل "النسور السود"، وفئات أخرى تشير إلى قوات الدفاع عن النفس الموحدة السابقة أو تشير إلى عودة ظهور جماعات مسلحة مماثلة لتلك القوات السابقة بشكل عشوائي من قبل منظمات إجرامية وأفراد غير معروفين، لزرع الخوف والتسبب في الارتباك.

٤٧- وفي بعض الإدارات، مثل أنتيوكيا وشوكو وغافيار وميتا لاحظت المفوضية في كولومبيا أن أعضاء قوات الأمن يسمحون بأعمال الجماعات التي ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية ويتساهلون فيها، وذلك أساساً نتيجة للفساد، ولكن أيضاً بسبب التخويف والتهديدات التي ترجع إلى أعضاء قوات الأمن.

٤٨- وتواصل المفوضية في كولومبيا تلقي معلومات تؤكد أن بعض هذه الجماعات تعمل بالفعل بطريقة مماثلة للمنظمات شبه العسكرية القديمة. فلها هياكل عسكرية وهياكل هرمية سليمة وقادرة على ممارسة السيطرة الإقليمية. وبالإضافة إلى قدرتها على التخطيط والتنفيذ وإدامة العمليات من النوع العسكري، فهي تعمل بتوجه سياسي وأيديولوجي يماثل، وإن لم يطابق توجهات قوات الدفاع عن النفس السابقة. وتتخذ هذه الجماعات مواقعها بصفة

(١٨) بدأ تسريح قوات كولومبيا الموحدة للدفاع عن النفس في عام ٢٠٠٣.

خاصة في غافيار وفيتا فيشادا (جيش كولومبيا الثوري المناهض للإرهاب المشكل ذاتياً) وفي نارينو (ما يسمى قوات الدفاع عن النفس للجيل الجديد من الفلاحين).

٤٩- وبغض النظر عن الطريقة التي يميزون بها أنفسهم فإن العنف المتولد لدى الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية لا يمكن اعتباره مجرد سلوك إجرامي. فجرائمهم المرتكبة في سياق النزاع المسلح، تنتج مستوى مزعجاً من العنف ضد السكان المدنيين. فطابعها المعقد والمتنوع والدائم التغيير وغير القابل للتنبؤ به يظل تحدياً رئيسياً لسيادة القانون. وهي تشكل باستمرار مخاطر جسيمة للسكان المدنيين. فيلزم وجود استجابة شاملة وفعالة وموقوتة من السلطات المعنية للتصدي للمشكلة. وينبغي أن تسلم هذه الاستجابة، في جملة الأمور، بأبعاد المشكلة وأن تعتمد تغييرات تشغيلية ملائمة لمواجهتها، تشمل قواعد الاشتباك، وتطبيق التدابير الوقائية لحماية السكان المدنين.

## زاي - العدالة

### ١- قانون العدالة والسلام

٥٠- أصبحت المحاكمات بموجب قانون العدالة والسلام، الذي بمقتضاه يمنح المسلحون الذين يسهمون بالفعل في تقصي الحقائق والعدالة والتعويض حداً أعلى لمدة ثمانية أعوام لفترات السجن القصوى لهم، لا تزال تتحرك ببطء شديد[١٩]. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ كان من بين ٣ ٦٣٧ فرداً يواجهون تهماً بموجب القانون[٢٠]، ١ ٦٢٦ شخصاً فقط يخضعون إلى نظام الخطوة الإجرائية الأولى، وهي بيان النص المحور[٢١]. وقررت المحكمة العليا في عام ٢٠٠٨ أنه ليس من الضروري انتظار استكمال بيان النص المحور بغية إصدار اتهام جزئي. ومع ذلك فحتى وقت كتابة هذا التقرير لم يتهم به جزئياً سوى ٢٠ شخصاً، ولم يدن أي منهم.

---

(١٩) لم تتمكن وحدة العدالة والسلام التابعة لمكتب النائب العام، على الرغم من الزيادة في موظفيها بنسبة ٣٥٠ في المائة خلال عام ٢٠٠٨، من إحراز تقدم مرضٍ في حالات بموجب القانون.

(٢٠) في عام ٢٠٠٨، ولأول مرة، واجه المغاورون كذلك، بالإضافة إلى أعضاء منظمتهم العسكرية تهماً بموجب قانون العدالة والسلام. وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وجهت الاتهامات إلى ٦١ عضواً من مختلف جماعات المغاورين.

(٢١) من بين ١ ٦٢٦ فرداً خضعوا لإجراءات النص المحور لم يستمر ١ ١٨٩ فرداً في الإجراءات لأن مكتب النائب العام لم يتمكن من توجيه الاتهام لهم بأي جريمة جسيمة (وحتى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ كان ١ ٠٥٧ فرداً قد بدأوا إصدار إقرارات و٩٤١ شخصاً سحبوا دعواهم للسبب نفسه). وحتى الآن لم يؤد سوى سبعة إقرارات للاعتراف بجميع الجرائم. الإقرارات مستمرة في ٤٣٠ حالة.

٥١- وحينئذٍ يتضح أن أفراداً أقل كثيراً سوف يحاكمون بموجب هذا القانون مما كان يتنبأ به في الأصل. ثم إنه ليس جميع الذين يواجهون اتهامات يتهمون بجرائم جسيمة يشملها القانون، وعموماً فليس من المؤكد على الإطلاق أن جميع الأفراد المسرحين الذين ارتكبوا جرائم جسيمة وجهت إليهم اتهامات. وللأسف لم تتحقق التوقعات التي أثارها القانون بعد أكثر من ثلاث سنوات على صدوره[٢٢].

٥٢- وكشفت مرحلة النص المحور عدداً من الأحداث التي سمحت لمكتب النائب العام باستهلال أو إعادة فتح تحقيقات في قضايا تركت قبل ذلك دون نظر[٢٣]. وتشمل هذه الحالات عدة حالات تتعلق بموظفين عموميين كبار يزعم ارتباطهم بالجماعات شبه العسكرية، وحالات أخرى كان الضحايا فيها نقابيين أو أعضاء في حزب اتحاد بتريوتيكا[٢٤]. غير أن هناك قضايا أخرى تظل بلا عقاب بسبب رفض الذين يواجهون الاتهامات بموجب قانون العدالة والسلام، التعاون الكامل مع الوحدات الأخرى في مكتب النائب العام. وهذا يبين الحاجة الماسة إلى إعادة النظر في القانون بغية إجبار الذين يواجهون الاتهامات، على سبيل المثال، على تقديم جميع المعلومات التي قد تكون لديهم بأسلوب موقوت، وتمكين مكتب المدعي العام من تقديم الأفراد الآخرين إلى العدالة. والمفوضية في كولومبيا تحث الحكومة على النظر في إصلاحات من شأنها تحسين وتسريع تنفيذ قانون العدالة والسلام.

٥٣- ومن بين النتائج الملموسة لتنفيذ القانون، الكشف عن الجثث في القبور غير المعلمة والأماكن الأخرى التي كشف فيها عن ضحايا من المنظمات شبه العسكرية، واستعادة الجثامين البشرية. ووفقاً لمكتب النائب العام فخلال عام ٢٠٠٨ وُجدت أكثر من ٤١٠ قبور غير معلمة، واستعيدت جثامين أكثر من ٥٦٠ ضحية، ليصل المجموع التقديري إلى ١ ٤٢٠ قبراً واستعيدت ١ ٧٥٠ جثة منذ بداية إجراءات النص المحور. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى جهود إضافية لتسريع التعرف السليم على الهويات وتسليم الجثث إلى أُسرها، وفقاً للمعايير الدولية المعترف بها. كذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد دعمه للسلطات الكولومبية لحل هذه القضية بالذات. فحتى وقت كتابة هذا التقرير لم تسلم إلاّ ٢٤٩ جثة للضحايا إلى أسرها.

---

(٢٢) في آذار/مارس ٢٠٠٨ بلغ عدد المسرحين ٥٠ ٥٠٥ فرداً من بينهم ٣٥ ٢٦٣ فرداً سُرِحوا بشكل جماعي من المنظمات شبه العسكرية (كان منهم ٣ ٥٩٢ في السجن و٣١ ٦٧١ أحراراً) وسُرِح ١٥ ٢٤٢ فرداً كل على حدة من الجماعات المسلحة غير القانونية (المنظمات شبه العسكرية أو جماعات المغاورين).

(٢٣) بموجب القانون أحالت الوحدة الوطنية للعدالة والسلام ٢ ٠٩٨ حالة إلى وحدات أخرى في مكتب النائب العام.

(٢٤) كانت القوات المسلحة الثورية الكولومبية قد أسست حزب اتحاد بتريوتيكا في عام ١٩٨٥ في إطار مفاوضات السلام مع الحكومة.

٥٤- وتسبب تسليم ١٣ من أبرز القادة شبه العسكريين المسرحين إلى الولايات المتحدة بتهمة الاتجار بالمخدرات في بث القلق بين الضحايا، الذين كانوا يخشون من ألاّ تكون لدى من تم تسليمهم حوافز للاستمرار في المساعدة على إقرار الحق وتوفير التعويض. ولم يحكم إلى الآن إلاّ على اثنين منهم في الولايات المتحدة بأكثر من ٢٠ عاماً سجناً. وفي هذا الصدد يصبح من الضروري أن تنفذ آليات للتعاون القضائي تنفيذاً فعالاً، بحيث تسير القضايا بموجب قانون العدالة والسلام سيراً مُرضياً. وعلاوة على هذا فمن المهم أن يواصل القادة شبه العسكريين الذين يتم تسليمهم أداء دورهم في إرساء الحق والامتثال لالتزام تقديم التعويض للضحايا.

## ٢- التحقيقات في الصلات المزعومة بين أعضاء البرلمان والجماعات شبه العسكرية

٥٥- ينص الدستور على أن يتم التحقيق مع أعضاء البرلمان ومحاكمتهم أمام المحكمة العليا بدرجة واحدة. وفي هذا السياق واصلت المحكمة العليا تحقيقاتها في الصلات المزعومة بين أعضاء البرلمان والجماعات شبه العسكرية وأعربت عن قلقها البالغ إزاء انتقاد الحكومة لهذه التحقيقات التي بدت كمحاولات لتقويض استقلال القضاء.

٥٦- وفي وقت كتابة هذا التقرير كان ٧٢ عضواً في البرلمان يواجهون الاتهامات؛ منهم ١١ أدينوا و٤ بُرِئوا. واستقال ٢٥ عضواً بغية أن يتم التحقيق معهم، ليس أمام المحكمة العليا ولكن أمام مكتب النائب العام. يضاف إلى هذا أن مكتب النائب العام أجرى تحقيقاً في أكثر من ٢٥٠ قضية إضافية ذات طابع مماثل ضد كبار موظفين عموميين، شملوا وزراء ومحافظين وعمدا ومديرين في مؤسسات حكومية رئيسية. وهذا يؤكد مدى تغلغل الجماعات شبه العسكرية داخل الدولة وضرورة مواصلة مكافحة هذه المشكلة.

٥٧- وتشكل هذه الإجراءات القضائية خطوة للأمام في الكفاح ضد الإفلات من العقوبة وتعزيز سيادة القانون، وهو أمر يحتاج إلى أن يحافظ عليه وأن يُحمى من أي تسييس. وفي هذا الصدد تستطيع المحكمة العليا أن تزيد دعم قراراتها وذلك مثلاً عن طريق التنفيذ الصارم لأوامر الاعتقال والاحتجاز السابق للمحاكمة بما يضمن تجانس قراراتها وضمان الحق في الطعن فيها.

## ٣- نظام القضاء العسكري

٥٨- من الأمور المشجعة للمفوضية في كولومبيا أن المحكمة الدستورية قبلت في قرارها رقم C-533 الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٨، اعتراض الرئيس المتعلق بالقضاء العسكري، بما يكفل ألاّ يمتد ليشمل الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي. ويتمشى هذا القرار مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية ومعاييرها. وعلى هذا ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، قرر البرلمان نصاً جديداً للمادة ذات الصلة من القانون العسكري، التي من المقرر، في وقت كتابة هذا التقرير أن يعاد النظر فيها من المحكمة الدستورية.

٥٩- وفيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ أحال القضاة العسكريون ١٤٨ قضية إلى مكتب النائب العام، وهو ما يمثل ضعف عدد الإحالات في عام ٢٠٠٧[٢٥]. ومع ذلك لا يزال القضاة العسكريون يقبلون النظر في القضايا التي لا ينبغي أن ينظر فيها في المحاكم العادية. وفي بعض الحالات يصل الأمر إلى أن يأمروا بتحقيقات موازية في قضايا يحقق فيها مكتب النائب العام. وفي هذا السياق ينبغي أن يحتفظ مكتب النائب العام بالاختصاص الحصري في قضايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وأن يعجل التحقيق في القضايا التي يتلقاها.

### ٤- العنف الجنسي

٦٠- تظل جرائم العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح تتسم بارتفاع مستوى الإفلات من العقاب. وعلى سبيل المثال ففي بيانات النص المحور بموجب قانون العدالة والسلام أُشير إلى ١٥ جريمة للعنف الجنسي، ولكن لم يتم الاعتراف إلاّ بأربعة منها[٢٦].

٦١- وصدر الأمر رقم ٠٩٢ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، سعياً إلى مكافحة العنف الجنسي. وفي سياق متابعة المحكمة الدستورية لقرارها رقم T-025 في عام ٢٠٠٤ المتعلق بالمشردين[٢٧]، أمرت الحكومة بوضع خطط لمنع العنف الجنسي وتقديم المساعدة للمشردات اللائي يقعن ضحايا لجرائم جنسية[٢٨]. كما أمرت المحكمة مكتب النائب العام بموجب الأمر رقم ٠٩٢ بالتحقيق في ١٨٢ قضية محددة. غير أنه لم يبلغ عن أي تقدم طرأ في هذه التحقيقات حتى الآن.

٦٢- ويواجه مكتب النائب العام مشاكل هيكلية لدى التحقيق في هذه الجرائم وغيرها، منها عدم كفاية الموارد، وضعف القدرة على تجميع البيانات، ونقص الأطر المناسبة للتحقيق، وصعوبات التنسيق.

## حاء - الضحايا

٦٣- وأبرزت التقارير السابقة للمفوضة السامية ضرورة ضمان حقوق جميع الضحايا وأهمية وضعهم في صلب المناقشات العامة ذات الصلة. وفي عام ٢٠٠٨ وجدت محنة الضحايا وحقوق الضحايا طريقها إلى جداول الأعمال السياسية والعامة. فالنساء كن

---

(٢٥) زاد عدد القضايا المحالة منذ عام ٢٠٠٥، في حين لم يرسل إلا ٣٥ قضية إلى مكتب النائب العام. وارتفع الرقم إلى ٣٦ في عام ٢٠٠٦ وإلى ٧٢ في عام ٢٠٠٧.

(٢٦) هذا من بين مجموع ٤٣١ ١٨ جريمة ذكرت في تلك الإقرارات حتى الآن و٦٧٨ ٤ جريمة معترف بها.

(٢٧) بموجب الحكم رقم T-025 الصادر في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ أمرت المحكمة الدستورية المجلس الوطني المعني بالرعاية الشاملة للمشردين بسبب العنف، بأن يجري تقييماً محدداً لحالة المشردين المدرجين في السجل الموحد وباتخاذ الخطوات الضرورية لضمان الموارد لمساعدتهم.

(٢٨) أعيد صدور هذا الأمر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ (الأمر رقم ٢٣٧).

الضحايا اللائي يواجهن معظم العقبات وأكبر أشكال الوصم في سعيهن إلى العدالة، وهن اللائي يتلقين الضربة القاصمة من التشرد خشية الانتقام والتهديد[٢٩].

٦٤- وجاء اعتماد الحكومة للمرسوم رقم ١٢٩٠ في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ الذي أنشأ البرنامج الإداري لتعويض ضحايا الجماعات المسلحة غير القانونية، خطوة إيجابية نحو إعمال الحق في التعويض. ومع ذلك فالمرسوم لا ينطبق على ضحايا موظفي الدولة، ولذا يلزم إيجاد هيئات أخرى لتقديم المزايا لجميع الضحايا دون تمييز[٣٠].

٦٥- وهناك مشروع قانون معروف باسم النظام الأساسي للضحايا[٣١] معروض الآن على البرلمان. والمشروع ليس كاملاً ولكن قد يفيد في إصلاح بعض الفجوات والعيوب بالمشروع رقم ١٢٩٠. ومع ذلك فقد أعربت المفوضية في كولومبيا عن قلق عميق من أن يتم أثناء المناقشة التشريعية في اللجنة الأولى بمجلس النواب وضع شروط تمييزية في المشروع. فهو الآن يستثني بعض الأشخاص من برنامج التعويض، ويستثني على سبيل المثال الضحايا في المستقبل، والقرينين من جنس واحد، وضحايا انتهاكات القانون الإنساني الدولي. وبالإضافة إلى هذا فإنه لم يعط لضحايا الأعمال التي يقوم بها موظفو الدولة أو يمتنعون عن القيام بها وصولاً مباشراً إلى التعويض الإداري. وبذا يفرض شروطاً أكثر صرامة على الوصول إلى التعويض عن طريق المحاكم لهؤلاء الضحايا أكثر من الشروط النافذة حالياً[٣٢].

٦٦- وأولت الهيئة القضائية كذلك اهتماماً خاصاً لحقوق الضحايا. فقد أكدت المحاكم في قرارات مختلفة، ضمن أمور أخرى، على حق الضحايا في حضور إجراءات النص المحور، بموجب قانون العدالة والسلام؛ وضرورة تطبيق المنظور الجنساني لدى النظر في آليات

---

(٢٩) أكدت دراسة حديثة أن أغلبية الضحايا هم في الواقع من النساء ومعظمهن في الأربعينات من عمرهن ويتحملن المسؤولية الأحادية عن ثلاثة أو أربعة أبناء أو أشخاص آخرين. وهن من الحاصلات على التعليم الابتدائي وغير المتعلمات على الإطلاق وفرصهن لتوليد الدخل محدودة. ("التعويض في كولومبيا: ماذا يريد الضحايا؟")، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

(٣٠) رحبت المفوضية في كولومبيا بالمرسوم في بيان صدر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وشجعت الحكومة على زيادة جهودها للوفاء بالتزامها بتقديم تعويضات وسبل انتصاف لجميع الضحايا.

(٣١) مشروع القانون رقم ٠٨/٠٤٤ (مجلس النواب) والمشروع رقم ٠٧/١٥٧ (مجلس الشيوخ) اللذان ينصان على تدابير لحماية الضحايا. واستفاد من المشروع بدرجة كبيرة من الإجراءات العامة والتشاركية للبرلمان، مع إجراء ٩ جلسات استماع سابقة في حلقة عمل ضمت نحو ٠٠٠ ٥ من الضحايا. وتبعت هذه الجلسات اجتماعات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة - وبوجه خاص المفوضة السامية في كولومبيا - وأيدت تلك الجلسات ودعمتها بشدة.

(٣٢) أدرجت هذه الأحكام التنفيذية عندما اعتمدت اللجنة الأولى لمجلس النواب سلسلة من التعديلات على المشروع في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وكما ذكرت المفوضية في كولومبيا في بيان في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، هناك مبادئ أساسية لا يمكن لأي قانون من هذا النوع تجاهلها وهي تشمل الالتزام بضمان احترام حقوق الإنسان لكل الخاضعين لولاية الدولة، ومبدأي المساواة وعدم التمييز، وتعريف الضحية بأنه شخص عانى من أضرار ظالمة، بغض النظر عن المتسبب فيها.

الحماية؛ وعلى أهمية التعويض غير النقدية؛ وعلى الرأي القائل إن تقديم خدمات اجتماعية مكتملة لا يشكل نوعاً من التعويض[٣٣].

٦٧- وقد ولدت الروايات العامة لمعاملة المختطفين لدى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب، وروايات أسر ضحايا الإعدام خارج نطاق القضاء، شعوراً بالرفض والتضامن في المجتمع الكولومبي بأسره. وساعدت وسائل الإعلام في إذكاء الوعي الاجتماعي وأيد المجتمع الدولي المبادرات الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الضحايا. وأتاح هذا لمنظمات الضحايا تحقيق المزيد من وضوح الرؤية والفعالية في عملها.

٦٨- وتحقق قدر من التقدم في كشف الحقائق حول الجرائم الماضية، وساعد هذا في تنمية تفهم اجتماعي أفضل لأهمية ضمان الحق في تقصي الحقائق. وأكد النص المحور للإجراءات بموجب قانون العدالة والسلام انتهاكات حقوق الإنسان المبلغ عنها سابقاً، وسمح لكثير من الضحايا باستعادة ذاكرتهم والحزن على موتاهم. على أن هناك مشاكل من قبيل بطء الإجراءات في المحاكم، ونقص التعاون ممن يواجهون اتهامات بموجب القانون بل وعجزهم عن حضور الجلسات، وعدم كفاية اشتراك الضحايا في الجلسات، وهذه مسائل يتعين التصدي لها على وجه الاستعجال[٣٤].

٦٩- ومن المبادرات الهامة في هذا المجال تقرير اللجنة الوطنية للتعويض والمصالحة المنشور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، بشأن الجرائم المرتكبة في تريللو (وادي كوكا) فيما بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤ الذي يوثق جرائم القتل والتعذيب والاختفاء القسري المرتكبة ضد ٣٤٢ ضحية. وقد كشف التقرير عن أن جيش التحرير الوطني والمنظمات البرلمانية وأعضاء قوات الأمن هم المسؤولون عن هذه الجرائم[٣٥].

٧٠- ويظل الإفلات من العقاب وعدم الوصول إلى العدالة والعيوب الهيكلية في إقامة العدالة، من الأمور التي تعوق الحق في العدالة. كذلك تتضح هذه العيوب في الإجراءات القضائية التي تجري بموجب قانون العدالة والسلام.

٧١- وتظل حماية الضحايا ومنظماتهم تمثل تحدياً، لا بد أن تواجهه السلطات المختصة بإجراءات حاسمة وفعالة.

---

(٣٣) من أمثلة هذه القرارات ما يلي: قرارا المحكمة الدستورية رقما T-049 الصادر في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، وT-496 الصادر في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، وقرار الغرفة الإدارية بمجلس الدولة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ وقرار للمحكمة الدستورية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وهو ما لم ينشر حتى وقت كتابة هذا التقرير.

(٣٤) طبقاً لمكتب البرنامج العام فمن بين ٠٩٠ ١٦٨ ضحية مسجلين وقت كتابة هذا التقرير، لم يتمكن إلاّ ٨٣٩ ١٨ ضحية من حضور هذه الجلسات أو إبداء الرغبة في حضورها.

(٣٥) اللجنة الوطنية للتعويض والمصالحة ("Trujillo, a never-ending tragedy"), historical note.

## طاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٧٢- يظل الفقر والفقر المدقع وعدم المساواة أموراً تشغل البال برغم البرامج الحكومية الرامية إلى الحد من الفقر. فالفقر يضر بمجتمعات السكان الأصليين بوجه خاص، إلى جانب الفئات الأفرو – كولومبية، والمشردين داخلياً والنساء والمعوقين والأطفال. وقد تلقت المفوضية في كولومبيا تقارير تشير مع الفارق إلى أن التمتع المحدود بالحق في الغذاء أدى إلى سوء التغذية في بعض المجتمعات. وبالمثل، فإن محدودية توافر الإسكان ووجود العمالة الخطرة أمران يبعثان على القلق أيضاً.

٧٣- ومع إصلاح الإطار القانوني المنظم للإضرابات أدخلت مبادئ دولية هامة في القانون المحلي. وعلى سبيل المثال، فقد أصبح على المحاكم الآن أن تقرر مشروعية الإضرابات، بدلاً من أن تقوم الحكومة بذلك كما كان يحدث في الماضي. وأصبح قبول الطرفين بهذا لازماً قبل أن يطلب إلى محكمة التحكيم الفصل في حالة الإضراب. وعلاوة على هذا، فالبرلمان ينظر حالياً في اعتماد تدابير تشريعية تكفل الحق في الإضراب. أما عملية التصديق على اتفاقية حقوق المعوقين فقد بدأت، وإن كان بروتوكولها الاختياري لم يوقع بعد من الحكومة.

٧٤- ولا تعكس عدة مؤشرات للأهداف الإنمائية للألفية ما يكفي من التقدم. فرغم النمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة لم يتناقص الفقر، على سبيل المثال، بدرجة كبيرة قياساً من حيث الدخل. وعلاوة على هذا فإن أقل من ٤٨ في المائة من الأطفال هم الذين يحرصون على التعليم قبل المدرسة؛ ويستمر تزايد المراهقات الحوامل ليؤثر الآن على أكثر من ٢٠,٥ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥-١٩؛ وتعيش ١٦ في المائة من الأسر المعيشية الكولومبية في أوضاع مزرية أو خطرة[٣٦].

## ياء – الفئات الضعيفة

### ١- المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون

٧٥- سجلت المفوضية في كولومبيا عدداً كبيراً من الاعتداءات في عام ٢٠٠٨ على المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين، وأساساً في أنتيوكيا وأروكا وبوغوتا وناريمو وبوتو مايو ووادي كوكا. وشملت هذه الانتهاكات القتل فضلاً عن الأضرار التي تلحق بالممتلكات وعمليات السطو وسرقة المعلومات والتهديدات. ومما يبعث على القلق معرفة أن كبار الموظفين الحكوميين لم يتوقفوا عن الوصم العالمي للمدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين علناً، باعتبارهم متعاطفين مع جماعات المغاورين[٣٧].

---

(٣٦) بيانات مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كولومبيا.

(٣٧) أعربت المفوضية في كولومبيا عن قلقها البالغ إزاء هذه الحالة في عدة بيانات صدرت على مدار العام.

٧٦- وسجلت الأرقام الرسمية الصادرة عن وزارة الحماية الاجتماعية ٢٣ عملية قتل للنقابيين خلال الفصل الأول من عام ٢٠٠٨، ومعظمهم من أنتيوكيا وكوكا[٣٨]. غير أن اتحاداً نقابياً وطنياً هو اتحاد العمال الكولومبيين أبلغ عن مجموع ٤١ شخصاً قتلوا من ٢٤ نقابة خلال الفترة نفسها.

٧٧- ولئن كان القتل والتهديدات في حالات كثيرة ضد هذه الفئات الضعيفة ينسب إلى جماعات مسلحة غير رسمية ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية، وكذلك إلى أعضاء في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب وجيش التحرير الوطني وأعضاء في قوات الأمن فقد قيل إنهم اشتركوا فيها.

٧٨- وفي السياق الراهن للاستقطاب والمواجهة بين الموظفين الحكوميين وأعضاء مجتمع المنظمات غير الحكومية، تكثفت التهديدات وصور الوصم الموجهة إلى المدافعين عن حقوق الإنسان، وقادة المعارضة والنشطاء الاجتماعيين[٣٩]. وكما ذكر أعلاه فإن بعض كبار الموظفين الحكوميين انتقدوا أعمال المنظمة علناً في مناسبات عديدة. وفي خلال الاحتجاجات الجماعية في آذار/مارس ٢٠٠٨ على الجرائم التي يرتكبها أفراد الجماعات شبه العسكرية، كان من الواضح أنه حدث انقطاع في الحوار بين بعض أجزاء المجتمع المدني والحكومة. ونتيجة لذلك تعطلت الصياغة المشتركة لخطة العمل الوطنية بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

٧٩- وتسلم المفوضية في كولومبيا بجهود الحكومة الرامية إلى تعزيز برنامج للحماية الذي وضعته وزارة الداخلية والعدالة، والذي ينص على حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، ضمن أمور أخرى. ومع هذا يظل تحدي التخفيف إلى أدنى حد من التهديدات لحياة وسلامة المدافعين عن حقوق الإنسان. ومن الواضح تماماً أن ذلك يعود إلى وصم عملهم المشروع.

### ٢- السكان الأصليون ومجتمعاتهم والفئات الأفرو - كولومبية

٨٠- إن مجتمعات السكان الأصليين والأفرو - كولومبيين وشعوبهم هم المستضعفون بوجه خاص، وذلك أساساً لأنهم يشغلون أقاليم لها أهمية استراتيجية لأطراف في نزاع مسلح، وعصابات اتجار بالمخدرات. كما أن لهذه الأراضي قيمة استراتيجية للشركات الكولومبية والأجنبية. فأصبحت حقوق هذه المجتمعات في الحياة وفي ألاّ تشرد قسراً، وفي التشاور

(٣٨) وزارة الحماية الاجتماعية، التقرير السنوي المقدم إلى البرلمان في ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

(٣٩) للتوضيح فقد علم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ أن مكتب النائب العام انضم في العام السابق إلى طلب الشرطة الاعتراض على عناوين البريد الإلكتروني لعدد من المنظمات الاجتماعية والأفراد، بمن في ذلك عضو في المفوضية.

المسبق والحر وعن علم بشأن القرارات التي تؤثر عليهم، وكذلك حقها في حرية التنقل، حقوقاً تنتهك[٤٠].

٨١- وأشد من تأثر بالتشريد القسري في سياق النزاع المسلح هم السكان الأفرو - كولومبيين في نارينو وشوكو، وكذلك الشعوب الأصلية من الآوا والناسا وإمبيراكاتيو وسيكواني وماكاغان. وبالمثل فإن بعض نارينو وكوكا، أبلغوا عن قيود خطيرة على حرية تنقلهم.

٨٢- وهناك مجتمعات للسكان الأصليين، مثل الكوفان وسيونا في بوتومايو وكورغاج في كاكيتا وإبيرارا سيابيدارا في كوكا وغيابيرو وماكو في غافيار، معرضة للانقراض الوشيك. وفي فوبيس يوجد ١٢ شعباً أصلياً من بين ٢٣ شعباً أصلياً لا يصل عدد أفراد الواحد منها إلاّ إلى أقل من ١ ٠٠٠ فرد.

٨٣- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، عبأت عدة منظمات للسكان الأصليين نفسها سعياً إلى الحقوق المشروعة لمجتمعاتها. ومن بين القضايا المقلقة لهذه المجتمعات شواغل يتشاطرها الأفرو - كولومبيون، وينصب التركيز فيها بوجه خاص على الحقوق وملكية الأراضي. ولاحظت المفوضية في كولومبيا، خلال هذه الأحداث فرط استخدام القوة من قبل الشرطة الوطنية[٤١]. ولعل نقص الإشراف الداخلي واستخدام قوات شرطة مختلفة ليست لها قيادات عليا شاملة هو الذي شجع على هذه التجاوزات. ثم إن المفوضية في كولومبيا تعرب عن قلقها إزاء وصم الموظفين الحكوميين وأفراد قوات الأمن لمجتمعات السكان الأصليين وقادتهم.

### ٣- المشردون داخلياً

٨٤- تشير جميع الأرقام إلى استمرار النمو في أعداد المشردين داخلياً، مع ما لذلك من أثر غير متناسق على المجتمعات الواقعة في أقاليم يشتد فيها النزاع المسلح إلى أقصى شراسة[٤٢].

---

(٤٠) اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أفاد مكتب نائب الرئيس عن ٥٤ حالة قتل بين الشعوب والمجتمعات الأصلية. وأفادت منظمة السكان الأصليين الوطنية لكولومبيا عما مجموعه ٦٦ ضحية في الفترة نفسها. ومما يثير قلقاً خاصاً قتل زوج عضو قيادية في مجلس السكان الأصليين الإقليمي في كوكا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وأدانت منظومة الأمم المتحدة في كولومبيا هذا القتل في بيان لها. ولا توجد تقارير رسمية عن حوادث قتل لأفرو - كولومبيين، غير أن المفوضية في كولومبيا تلقت معلومات عن قتل أربعة من قادتها في نارينو وحدها.

(٤١) أسفرت الصدامات بين منظمات السكان الأصليين والشرطة عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ١٧٠ شخصاً وشجبت المفوضية في كولومبيا هذه الصدامات في بيان مؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٤٢) سجلت مستشارة المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والتشرد، ٦٧٥ ٢٧٠، من المشردين القسريين الجدد، فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٨، بنسبة تزيد ٤١ في المائة عما كانت عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٧. ووفقاً لهيئة العمل الاجتماعي فإن ٨١٦ ٢٤٩ مشرداً سجلوا فيما بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

ومن أسباب التشرد في بعض المناطق، الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح القوات شبه العسكرية، لانتزاع السكان المدنيين من أراضيهم. ومن العوامل الأخرى تزايد استخدام الألغام المضادة للأفراد من قبل القوات المسلحة الثورية الكولومبية – جيش الشعب، وجيش التحرير الوطني؛ وتكثيف التشريد القسري من قبل جماعات المغاورين، والمواجهات المسلحة بينهم(٤٣)؛ والقضاء على المحاصيل غير المشروعة؛ وعمليات قوات الأمن ضد الفئات المسلحة غير القانونية.

٨٥- وقد تلقت المفوضية في كولومبيا معلومات عن قتل ٩ من المشردين داخلياً لم تحل قضيتهم وعن تهديدات ضد ما لا يقل عن ٢٥٠ آخرين، كثيرون منهم من قادة منظمات المشردين داخلياً. ثم إن المفوضية في كولومبيا لاحظت أن هيئة العمل الاجتماعي، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن مساعدة المشردين داخلياً، لا توافق أحياناً على تسجيل المشردين داخلياً إلا عندما يكون هناك ضغط قانوني يستند إلى أوامر زجرية، وعادة ما يكون المشردون داخلياً الذين يعانون من هذا الإضرار بحقوقهم هم الذين تم تشريدهم قسراً على يد الجماعات المسلحة غير القانونية أو الإجراءات المضادة للعصيان التي تتخذها قوات الأمن.

٨٦- وأشار قرار المحكمة الدستورية رقم T-025 لسنة ٢٠٠٤، والأوامر اللاحقة إلى استمرار وجود "أوضاع غير دستورية"، فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة إلى المشردين داخلياً. وفي نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ سلمت المحكمة بالجهود المالية التي تبذلها الحكومة لمساعدة المشردين داخلياً، وذكرت أن سياسة المساعدة العامة للمشردين داخلياً تظل منقوصة من جوانب شتى، وبوجه خاص فيما يتعلق بنقص الدعم الخاص المقدم للأطفال والمراهقين ولشعوب ومجتمعات السكان الأصليين والجماعات الأفرو – كولومبية(٤٤).

٨٧- وتظل المفوضية في كولومبيا على تقديرها لأهمية مكتب أمين المظالم وفروعه في جميع أنحاء البلاد. ومع ذلك أشير مع القلق إلى أن نظام الإنذار المبكر الذي أنشأه أمين المظالم لا يستغل بالكامل ولا بفعالية. وبوجه خاص فقد لوحظ أن الأوضاع الخطرة التي أبلغ عنها النظام والتي يفترض أن تستند إليها لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين الوكالات والتي ترأسها وزارة الداخلية والعدل، لم تنتج إلا إنذارات قليلة(٤٥).

---

(٤٣) أبلغ عن حوادث من هذا النوع في إدارة أبوكا بوجه خاص.

(٤٤) أمر المحكمة الدستورية رقم ٠٩٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٨)، بشأن العنف الجنسي ضد المشردات والأمر ٢٥١ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨)، بشأن تدابير حماية الأطفال المشردين.

(٤٥) طبقاً لتقارير اللجنة نفسها فإنه فيما بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ أدى ٦٢ إنذاراً مبكراً من نظام الإنذار المبكر إلى ٢٨ إجراءً من إجراءات لجنة الإنذار المبكر المشتركة بين الوكالات.

### ٤- الفئات الضعيفة الأخرى

٨٨- كانت هناك قيود على حرية التعبير في عام ٢٠٠٨، وكانت غالباً على هيئة تهديدات ضد الصحفيين، ولا سيما في داخل البلد وكانت هناك أساليب جديدة لتخويف وسائل الإعلام، منها استخدام الإجراءات القانونية للتشهير.

٨٩- ويتواصل قلق المفوضية في كولومبيا إزاء حالة المثليات والمثليين ومشتهي الجنسين وحاملي صفة الجنسين وحاملي صفات الجنس الآخر، وهم الذين انتهكت حقوقهم في الحياة وفي عدم تعرضهم للتمييز على أساس التوجه الجنسي. وأفادت منظمة تنوع كولومبيا عن وقوع ٦٧ حالة قتل لأعضاء في هذه الجماعات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

## رابعاً - الأنشطة الرئيسية للمفوضية في كولومبيا

٩٠- تلقت المفوضية في كولومبيا شكاوى حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ بلغت ١ ٢٦٢ شكوى وتابعت ١ ٢٥٧ شكوى منها. وأوفدت ٢٣١ بعثة رصد ميدانياً تمثل مجموع ٦٥٦ يوماً. وهذه البعثات هي أسرع طريقة مباشرة لجمع المعلومات عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان بغية تحليلها. وحضرت المفوضية في كولومبيا عدداً كبيراً من الاجتماعات مع سلطات وممثلي المجتمع المدني بغية تحسين وصولها إلى المعلومات وتحليلها. وتمت اجتماعات كثيرة من هذا النوع في مواقع نائية كانت عواقب النزاع المسلح فيها أكثر خطورة.

٩١- وزودت المفوضية في كولومبيا وزارة الدفاع بالمساعدة التقنية اللازمة بشأن حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ودعمت العملية الأخيرة المتمثلة في تحديد واستعراض حالات الإعدام المزعومة خارج نطاق القضاء. وأسدت المفوضية في كولومبيا المشورة إلى الحكومة خلال عملية صياغة المرسوم ١٢٩٠ وإلى الأطراف المعنية خلال المناقشة البرلمانية لمشروع قانون الضحايا.

٩٢- وقد شرعت المفوضية في كولومبيا في عملية تجميع واستعراض لجميع التوصيات المقدمة إلى كولومبيا حتى الآن من شتى آليات حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، بما في ذلك المفوضية، حتى يتسنى تيسير المتابعة والتنفيذ.

٩٣- وفيما يتعلق بحقوق المرأة، فقد دعمت المفوضية في كولومبيا عملية متابعة أمر المحكمة الدستورية رقم 092 المتعلق بالعنف الجنسي ضد المرأة المشردة داخلياً، والقرار رقم T-496 حول ضرورة إدخال منظور جنساني في تصميم برامج حماية الضحايا والشهود. ثم إن المفوضية في كولومبيا نفذت أنشطة تتعلق بقرار مجلس الأمن ١٦١٢(٢٠٠٥) بشأن الأطفال في النزاع المسلح، وبالتصديق على اتفاقية حقوق المعوقين.

٩٤- وواصلت المفوضية في كولومبيا دعمها لصياغة خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وإنتاج خطة وطنية لتعليم حقوق الإنسان إلى أن توقفت. وفي إطار مشروع تمويل مشترك من الاتحاد الأوروبي، نظمت المفوضية في كولومبيا سلسلة من حلقات العمل وحلقات للتدريب والمفاوضة لضمان أن تتضمن خطة التنمية البلدية منظوراً لحقوق الإنسان. وفي هذا المشروع زودت المفوضية السلطات المختصة بأدوات منهجية لوضع تلك الخطط. كذلك وفرت المفوضية في كولومبيا أدوات تدريب لكلية الإدارة العامة.

٩٥- ودربت المفوضية في كولومبيا ١٨٠ من القضاة العسكريين على حقوق الإنسان ووضعت دليلاً وكتيباً لضحايا الاختفاء القسري. كما ساعدت في تنظيم حلقة دراسية دورية عن الاختفاء القسري بعنوان "دون أثر"، في حزيران/يونيه ٢٠٠٨.

٩٦- وبناء على طلب مكتب الشؤون العرقية بوزارة الداخلية والعدالة، نظمت المفوضية في كولومبيا حلقة دراسية وأصدرت منشوراً عن حق المجتمعات الأصلية في الاستشارة المسبقة بشأن القرارات التي تؤثر على هذه المجتمعات. كذلك دعمت المفوضية في كولومبيا هذه الوزارة عن طريق تعزيز "مراكز المصالحة"[٤٦] وتوفير التدريب للموظفين المسؤولين عن تلك المراكز.

٩٧- وأصدرت المفوضية في كولومبيا ٢٦ بياناً عن تشكيلة من المسائل المثيرة للقلق، ووزعت ٦٧٥ ٩٨ نسخة من ٨١ منشوراً مختلفاً عن حقوق الإنسان، وتقارير وأقراصاً مدمجة على الموظفين العامين وممثلي المجتمع المدني والجمهور عامة. وفي سياق الذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نشرت المفوضية في كولومبيا، بالإضافة إلى الاحتفال التذكاري، عدداً كبيراً من مواد التدريس لشرح محتوى وروح الإعلان.

## خامساً - التوصيات

**٩٨- تكرر المفوضة السامية جميع توصياتها السابقة التي لم تنفذ أو التي لم تنفذ إلا جزئياً، وتحث الحكومة مجدداً، وكذلك الجماعات المسلحة غير القانونية والمجتمع المدني بأسره، على إيلاء الأولوية للاحترام الكامل لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.**

**٩٩- وتطالب المفوضة السامية بإجراء حوار ومفاوضات بغية التوصل إلى سلام دائم، وتشجع جميع الفاعلين على النظر بوجه خاص في التوصيات التالية:**

---

(٤٦) هذه مبادرة قادتها الحكومة تهدف إلى تعزيز قيم كالتضامن والاحترام والتسامح بين المجتمعات.

(أ) تطالب المفوضة السامية جميع الأطراف في النزاع على القبول الكامل بالقانون الإنساني الدولي والتقيد به فيما يتعلق بالحق في الحياة والسلامة والممتلكات للسكان المدنيين دون استثناء. كذلك تطالب المفوضة السامية بأن يفرج أعضاء الجماعات المسلحة غير القانونية فوراً وبلا شروط عن جميع المختطفين، بمن فيهم المحتجزون نتيجة للأعمال العدائية والذين يخضعون لفترات مطولة من الحرمان من الحرية، مع الإغفال التام للمعايير الدنيا للمعاملة اللائقة والإنسانية التي يقضي بها القانون الإنساني الدولي؛

(ب) مع الاعتراف بقلق الحكومة إزاء خطورة مشكلة الإعدام خارج نطاق القضاء، ورغبة من المفوضة السامية في التصدي للقضية، فإنها تحث الحكومة على أن تنفذ دون إبطاء جميع التدابير المعلنة للقضاء على ممارسة الإعدام خارج نطاق القضاء وعلى زيادة تعاونها مع مكتب النائب العام في سبيل سرعة التحقيقات والمحاكمات والمعاقبة على هذه الجرائم؛

(ج) وتشجع المفوضة السامية مكتب النائب العام على تسريع الإجراءات بموجب قانون العدالة والسلام، وكفالة أن يحاكم جميع الأفراد المشردين من الجماعات المسلحة غير القانونية، ممن ارتكبوا جرائم خطيرة، وذلك بموجب القانون، وأن يسهم بفعالية في إعمال حقوق الضحايا في تقصي الحقائق والعدالة والتعويض؛

(د) تطالب المفوضة السامية السلطات الحكومية، ولا سيما مكتب النائب العام، والهيئات الإشرافية بتعزيز التحقيقات التأديبية والإشراف بقصد زيادة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والنقابيين، ويشمل ذلك حقوق الحالات المتعلقة بالوصم العام لعملها ومكافحة مسألة الإفلات من العقاب. وتشجع المفوضة السامية الحكومة والنائب العام بوجه خاص على الضغط في إجراء التحقيقات التي ربما فتحت فيما يتعلق بموظفين عامين وإيلاء هذه التحقيقات دعماً صارماً؛

(هـ) تحث المفوضة السامية الحكومة على ضمان حقوق السكان المدنيين في مواجهة الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية، وذلك بتنفيذ تدابير عاجلة وفعالة للوقاية والحماية؛

(و) تشجع المفوضة السامية الحكومة على اتخاذ تدابير وقائية محددة إزاء الاتجاهات المقلقة المتمثلة في زيادة التشرد وإزاء حماية المشردين، وذلك بالاستخدام الأفضل لنظام الإنذار المبكر الذي يطبقه أمين المظالم؛

(ز) تطالب المفوضة السامية الحكومة والسلطات القضائية، وخاصة مكتب النائب العام، بتخصيص مواد وموارد بشرية ومادية ومالية لضمان المنع الفوري لجرائم العنف الجنسي والجرائم ضد المرأة، والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها ومعاقبتهم؛

(ح) توصي المفوضة السامية بأن تتصدى الحكومة لحقوق جميع الضحايا دون تمييز، وتكثف جهودها للتوصل إلى توافق في الآراء على السياسات التي تتمشى مع المعايير الدولية ووضع الضحايا في صميم جدول أعمالها، وكفالة أن يتمتع جميع الضحايا بشكل فعال بحقوقهم في تقصي الحقائق والعدالة والتعويض؛

(ط) وتحث المفوضة السامية الحكومة على إيلاء الأولوية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في إطار سياستها الاجتماعية، مع تأمين وتوفير الموارد المناسبة، وإيلاء اهتمام خاص للضحايا الأشد ضعفاً.

# المرفق

## أمثلة لانتهاكات حقوق الإنسان وخرق القانون الإنساني الدولي

١- يرد أدناه وصف من أجل التوضيح لعدد من القضايا التي عرضت على المفوضية في كولومبيا. وتأتي هذه بالإضافة إلى القضايا المذكورة في صلب التقرير التي تشمل انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي خلال الفترة التي يغطيها التقرير.

### ألف - الإعدام خارج نطاق القضاء

٢- ظلت المفوضة السامية في كولومبيا تلاحظ ارتفاع عدد حالات الإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبت في أنتيوكيا. ففي مونتيبيللو، على سبيل المثال، اعدم شخص في ٤كانون الثاني/يناير، وزعم أن ذلك على أيدي أفراد من الكتيبة الرابعة من المهندسين المقاتلين General Pedro Nel Ospina. وفي يوندو، قتل شخصان في ٣٠ كانون الثاني/يناير، وزعم أن ذلك تم على أيدي كتيبة كاليبيو باتاليونو. وفي سيغوفيا قتل شاب عمره ١٦ عاماً في ١شباط/فبراير، قيل إنه على أيدي الكتيبة الثامنة الخاصة المعنية بالطاقة والطرق السريعة.

٣- ولوحظت حالات أخرى ربما اشتملت على هذه الممارسة المقلقة في إدارات أخرى. ففي بورتو آسيس وبوتومايو قتل شخصان في ١٧ آذار/مارس وعرضوا على أنهما من المغاورين الذين قتلوا في عمليات، على أيدي كتيبة مكافحة المغاورين من اللواء الثالث عشر المتحرك. وفي سابانا دي توبورس وسانتاندر، قتل أربعة أشخاص في ١٩شباط/فبراير، زعم أنهم قتلوا على أيدي اللواء الخامس. وفي الجيسيراس، هويلا، قتل شخص في ٢٣ شباط/فبراير، زعم أنه قتل على أيدي اللواء التاسع.

٤- وأبلغت المفوضية في كولومبيا عن ادعاءات بإعدامات خارج نطاق القضاء، في أعقاب اختفاء الضحايا. ففي أبريغو، نورتي دي سانتاندر، وجد شخص قد أبلغ عن فقده في ١٣ كانون الثاني/يناير في سوشا، كوندينامركا، مقتولاً في ١٥كانون الثاني/يناير. وزعم أن اختفاء وقتل هذا الشخص من عمل الكتيبة الخامسة عشر العامة لسانتاندر. كذلك قدم أعضاء الكتيبة الخامسة عشرة قاصراً، بدا عليه أنه يعاني من عاهات عقلية وكان قد اختفى قبل ذلك بيوم واحد في كامارا، سيزار، على أنه مغاور قتل في العمليات في ٣١ آب/أغسطس في أبريغو، شمال سانتاندر. وفي أوكانا، شمال سانتاندر، قدم شخصان، أحدهما قاصر كانا قد اختفيا في سوشا، كوندينامركا، في ٢٧ كانون الثاني/يناير، على أنهما مغاوران قتلا في العمليات على أيدي أعضاء في الكتيبة الخامسة عشرة المتحركة.

٥- كذلك تلقت المفوضية في كولومبيا شكاوى بشأن احتمال تنفيذ إعدامات خارج نطاق القضاء، نسبت إلى الشرطة. ففي باخوتا في ٢٢ نيسان/أبريل زعم أن ضباط الشرطة قتلوا رئيس نقابة الخدمة المدنية، والعضو في اتحاد الموظفين في مكتب محاسبي الحي. وفي ٢٦ أيار/مايو تلقى المكتب شكوى أخرى تتعلق بادعاء تنفيذ إعدام خارج نطاق القضاء لشخص كان محتجزاً في السابق لدى الشرطة في بيريرا، ريزارالدا.

## باء - الاحتجاز غير القانوني والتعسفي

٦- أبلغت المفوضية في كولومبيا عن احتجاز غير قانوني وتعسفي، في بعض الحالات لأفراد، وفي أخرى لمجموعات، في عدة إدارات. وكانت الشرطة والجيش فيما يبدو قد اعتقلا أُناس على أساس إقرارات غير موثقة من المخبرين، ولم تكن هناك أسباب للتلبس بالجريمة ولا أوامر بالاعتقال.

٧- وفي ٢٣ شباط/فبراير احتجزت قوات الأمن الوطني في بويرتو، ليغوزامو، بوتومايو، وكتيبة الغابات السابعة والعشرون ١٦ شخصاً وجهت إليهم اتهامات بالتمرد والاتجار بالمخدرات. وفي ٢٨ شباط/فبراير حكم أحد القضاة في بويرتو آسيس، بوتومايو، بشأن التماس أمر إحضار، بالإفراج عن سبعة محتجزين بسبب أخطاء في اعتقالهم. وفي أراوكا، أراوكا، في ١٥حزيران/يونيه، احتجز مكتب دعم النائب العام ١٦ فلاحاً بزعم مخالفتهم للقانون، التابع للواء الثامن عشر في أراوكا.

٨- وفي ٢٠ أيار/مايو، في كريان غوللو، فيسيميتري، بوليفار احتجز ٥ أشخاص على يد كتيبة لوشيانو جيلهولاير. وبعد ذلك بأيام قلائل أفرج عنهم دون توجيه اتهام. وفي ٢٨ آذار/مارس، في سانتا آنا في غرانادا، أنطيوكيا، احتجز ٣ أشخاص على يد كتيبة باجيز.

٩- كذلك أبلغت المفوضية في كولومبيا باحتجاز غير قانوني وتعسفي لمدافعين عن حقوق الإنسان وقادة اجتماعيين اتهموا بجريمة تمرد فيما يبدو دون قرينة كافية، وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، على سبيل المثال، في أراوكيتا، أراوكا، احتجز محامي البلدية لهذه الأسباب بالتحديد مع ١٢ فرداً آخر. كذلك في أراوكيتا، في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر احتجز رئيس اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان، أيضاً دون أدلة كافية، مع قادة اجتماعيين آخرين. وفي ١٥تشرين الثاني/نوفمبر في سان أوموفر، سوكر، احتجز عضو قيادي في حركة ضحايا جرائم الدولة والأمين التقني لفصل السوكر دون مبرر واضح، وهذه المرة بتهمة ارتباط جنائي بمنظمات شبه عسكرية.

## جيم – التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

١٠- تلقت المفوضية في كولومبيا تقارير عن إجراءات يتخذها موظفون عامون يدعى أنها تشكل معاملة أو عقوبة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة، واستخدام مفرط للقوة.

١١- وفي ميديلين، أنتيوكيا وردت شكاوى عديدة عن استخدام واسع النطاق للقوة، ومعاملة وتهديدات قاسية ولا إنسانية من جانب الشرطة لدى التعامل مع أفراد الجمهور، في ١٣ دائرة بوجه خاص (مرقمة من ١ إلى ١٣).

١٢- وفي بيوينوفينتورا، وادي كوكا، في ٢١ كانون الثاني/يناير، زعم أن ضباط الشرطة ضربوا سائق تاكسي حتى الموت، باعتبار أنه كان تحت تأثير الكحول.

١٣- وفي قوقازيا، أنتيوكيا، في ٢٣ كانون الثاني/يناير، زعم وخز أربعة شباب بوحشية وركلهم وضربهم بكعوب البنادق. وأبلغ عن حالة أخرى في ٢١ نيسان/أبريل في سيميتارا، سانتاندر، حيث زعم أن شاباً تعرض لمعاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة على يد ضباط الشرطة.

١٤- وفي كورينتو، كوكا، في ٩ نيسان/أبريل، احتجز جنود من الجيش ثلاثة أشخاص واعتدوا عليهم وسببوا لهم إصابات متعددة. وزعم أن هؤلاء الجنود أنفسهم هددوا بقتل ثلاثة أفراد، متهمين إياهم بالاتصال بجماعات المغاورين.

١٥- وأبلغت المفوضية في كولومبيا عن اعتداءات جنسية من أفراد قوات الأمن. فالجنود من كتيبة هيلاريو لوبيز تحرشوا جنسياً بالفتيات في سانتا كروز، بوغا، في ١٤ أيار/مايو. وأبلغت أربع فتيات من السكان الأصليين في شانو في بوجايا، شوكو، عن تحرش جنسي من عدة جنود في ١١ شباط/فبراير.

١٦- وفي ١٥ نيسان/أبريل، في ميديلين، أنتيوكيا ادعي أن طلبة جامعيين مشتركين في مظاهرة سلمية تمت الموافقة عليها من البلدية فُرقوا بعنف وقوة غير مناسبة على يد الفرقة المتنقلة لمكافحة الشغب.

## دال – القانون الإنساني الدولي

### ١- جماعات المغاورين

١٧- أبلغت المفوضية في كولومبيا عن عدة حالات للقتل الجماعي زعم أنها نفذت على أيدي جماعات المغاورين. ونسبت السلطات قتل ثلاثة أشخاص في بنسيلفانيا،كالداس، في ١٤ شباط/فبراير، إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية – جيش الشعب. وفي سانتا كروز، نارينو، زُعم أن هذه القوات قتلت أربعة معلمين، منهم ثلاث نساء، كانوا قد اختطفوا من قبل واحتجزوا من ١١ إلى ٢٤ حزيران/يونيه، لأن هذه القوات كانت تعتقد أنهم من مخبري

الجيش. وفي ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، زعم أن جيش التحرير الوطني قتل أربعة أفراد من أسرة واحدة وفرداً من الجوار هو قاصر وجرح ٤ أشخاص آخرين في ماتا أوسكورا في أراوكيكا، أراوكا.

١٨- كذلك أُبلغت المفوضية في كولومبيا عن حالات قتل انتقائي ارتكبتها جماعات المغاورين. ونسبت السلطات في إدارة أراوكا معظم حالات قتل المدنيين وعددهم ١٤٢ شخصاً أُبلغ عن قتلهم خلال الشهور التسعة الأولى من العام، إلى جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية - جيش الشعب.

١٩- وفي ٩ شباط/فبراير، في ألجيسيراس، هويلا، زُعم أن القوات المسلحة الكولومبية - جيش الشعب، قتلت صحفياً ومحامياً محلياً في إطار ما يبدو أنه حملة ضد العمد والمستشارين في الإقليم. وفي ٣٠ نيسان/أبريل أشار المكتب إلى حالة قتل في إتوانجو، أنتيوكيا لفتاة عمرها ١٤ عاماً متهمة بأن لها علاقة بفرد من قوات الأمن، وزُعم أن القوات المسلحة الثورية هي التي قتلتها. وفي ١٢ آب/أغسطس، قيل إن القوات المسلحة الثورية قتلت في ياروما، أنتيوكيا مدير الرعاية في البلدية بينما كان في مهمة رسمية. وفي ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر زُعِم أن هذه القوات قتلت رئيس مجلس العمل المجتمعي في تييرا ألتا، قرطبة، حيث اتهمته بالتعاون مع الجيش.

٢٠- وزعم أن جيش التحرير الوطني قتل رئيس المجلس البلدي في سارافينا، أراوكا، في ٥ شباط/فبراير. وفي ١ أيار/مايو زُعِم أن جيش التحرير الوطني قتل في مورواليس، بوليفيار، شخصاً اتُهِم بالتعاون مع الجيش. وعقب ذلك هدد آخرين في البلدة نفسها على أساس الاتهامات نفسها، مما نجم عنه تشريد نحو ١٨ أسرة. وزُعِم أن هذا الجيش قتل زعيم رابطة أراوكيتا للمشردين، في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، في أراوكيتا، أراوكا.

٢١- كذلك لاحظت المفوضية في كولومبيا تهديدات بالموت وجهتها جماعات المغاورين. وتلقى عدة محامين في البلدية تهديدات بالموت من جماعات المغاورين؛ وفي ٢٣ كانون الثاني/ يناير، على سبيل المثال، زُعِم أن القوات المسلحة الثورية هددت محامي البلدية في فيلاريكا، توليما.

٢٢- وفي ٦ آذار/مارس أغلقت القوات الثورية طريقاً في سامنتا - فيكتوريا (كالداس)، حيث زُعِم أنها قتلت سائق حافلة نقل عامة ثم أضرمت النار في الحافلة. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وفي المناطق الوسطى من نهر أطراتو في شوكو، أُطلِقت النيران على قارب نقل بلدي يحمل ١٨ مدنياً، وقيل إن القوات الثورية هي التي فعلت ذلك فتسببت في وفاة شخص واحد وإصابة أربعة آخرين.

٢٣- وسجلت المفوضية في كولومبيا عدة حوادث للسياح، نسبتها السلطات إلى القوات الثورية، ووقعت حادثة في بوينافينتورا، وادي كوكا، في ١٠ حزيران/يونيه، عندما وضعت عَبوة في محمية مركزية وانفجرت على الطريق، وجرحت ١٢ شخصاً.

٢٤- وأُبلِغت المفوضية في كولومبيا أن جيش التحرير الوطني زاد في إلديشيو في سامنتايغو، نارينو زرع الألغام المضادة للأفراد منذ كانون الثاني/يناير مما أوقع عدة حوادث وعزل القرية. ونجم عن هذه الحالة بدورها عزل عدة مناطق ريفية أخرى في البلدية، وكذلك حالات تشرد جماعي.

٢٥- وفي ١٧ شباط/فبراير، في ياروماال، أنتيوكيا، تسبب لغم مضاد للأفراد، يُظن أن القوات الثورية زرعته، في قتل شخص واحد وإصابة ثلاثة آخرين، أحدهم طفل عمره ثلاث سنوات. وفي ٥ آب/أغسطس، في إلتارا، شمال سانتاندر، مات شاب عمره ١٦ عاماً بعد تفجر لغم مضاد للأفراد عرضاً، يُعتقد أن جيش التحرير الوطني هو الذي زرعه.

٢٦- وكان زرع القوات الثورية للألغام المضادة للأفراد أحد الأسباب الرئيسية لتشرد عدة أسر في كانيلوس في سانتا روزا، بوليفار، في ١٤ كانون الثاني/يناير.

٢٧- ١١ حزيران/يونيه، أدت الألغام المضادة للأفراد التي يُعتقد أن القوات الثورية زرعتها قرب كوكا في المزارع المحيطة بقرية سانتا روزا في بورتو آسيس، بوتومايو، إلى عزل القرية مما أسفر عن أزمات في الأغذية والأدوية.

٢٨- كذلك تلقت المفوضية في كولومبيا شكاوى من أن جماعات المغاورين لا تزال تجند الأطفال في عدة إدارات تشمل أنتيوكيا وأراوكا وكاكيتا وشمال سانتاندر وبوتومايو ووادي كوكا. وفي بعض أنحاء من كايسيدو، بوتومايو، هددت القوات الثورية ببدء حملة تجنيد للأطفال في المنطقة في نهاية شهر شباط/فبراير. وفي ٢٧ آذار/مارس، في إدارة كاكيتا أجبرت تهديدات مزعومة من القوات الثورية بتجنيد طفل، أسرته على الفرار. كذلك في آذار/مارس وفي إدارة شمال سانتاندر أُجبرت أسرة على الانتقال عقب تهديدات مزعومة من جيش التحرير الوطني بتجنيد أحد أبنائها القصر. وفي نيسان/أبريل، يبدو أن القوات الثورية جندت ثلاثة أطفال في باليميرا، وادي كوكا، أحدهم فتاة في عمر ١٤ عاماً عُرضت فيما يزعم للعنف الجنسي من مجنديها.

٢٩- وتلقت المفوضية في كولومبيا شكاوى عن تجنيد واستخدام الأطفال في القوات الثورية لأغراض عسكرية وأنشطة لوجستية واستخبارية، وشمل ذلك حالة في أيار/مايو في إتوانجو، أنتيوكيا، حيث ظهر أن طفلاً استخدِم في حمل أسلحة ومتفجرات.

### ٢- قوات الأمن

٣٠- لاحظت المفوضية في كولومبيا أن مراكز الشرطة وكتائب الجيش تقع في الغالب في مناطق سكنية مأهولة، بالقرب من المساكن والمباني الأخرى المحمية كالمدارس مثلاً.

وفي ١٠ أيار/مايو، على سبيل المثال، احتلت كتيبة أياكوشو مدرسة في غواياكويل في بابلو نوفو، كالداس. وفي ١٤ أيار/مايو وجد المكتب أن الجيش أقام مخيماً عسكرياً في المدرسة في سانتا كروز، كوكا.

٣١- وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر تحولت كتيبة مكافحة المغاورين التاسعة والخمسون، التابعة للواء الغابات السابع والعشرين إلى مجلس مجتمعات السكان الأصليين في ناذا دي سان لويس فوق بيكوديتو في فيلاغارزون، بوتومايو، وبدأت توجه للناس أسئلة وتأخذ لهم صوراً فوتوغرافية. ودفع هذا الأمر القوات الثورية إلى تهديد القرويين الذين اتهمتهم بأنهم مخبرين في الجيش.

٣٢- وتلقت المفوضية في كولومبيا معلومات عن قيود تعسفية يفرضها الجيش على نقل الأشخاص والسلع كالأغذية والأدوية والوقود. ومنذ كانون الثاني/يناير على سبيل المثال، ظلت قوات اللواء المتحرك العشرون تقيد نقل الأغذية إلى عدة أحياء في بلديات إلدوفيا، وادي كوكا، باعتبار تلك استراتيجية ضمن حملتها ضد الجماعات المسلحة غير القانونية.

٣٣- وتلقت المفوضية في كولومبيا تقارير عن إصابات للمدنيين شملت الأطفال، سببها إطلاق النار في الصدامات بين الجيش والقوات الثورية، في المناطق الريفية في إدارة أراوكا. ففي إحدى هذه الحوادث أُطلِقت النيران في ١٥ أيلول/سبتمبر على فتاة عمرها ١٨ شهراً ففقدت إحدى عينيها.

### ٣- عمليات الاختطاف

٣٤- ظلت جماعات المغاورين تختطف الناس. وفي إحدى هذه الحالات زُعِم اختطاف أربعة طلبة، أحدهم قاصر على يد القوات الثورية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر في سان خوسيه دي بوري إن كيبدو، شوكو. وفي ٢٢ آذار/مارس قيل إن القوات الثورية اختطفت طبيباً في أوكانا، شمال سانتاندر.

٣٥- وفي ٣١ تموز/يوليه، اختطف خمسة عمال لدى مقاول للنفط البيئي في مركز بلدة أورو في تيبو، شمال سانتاندر وقيل إن المختطف هو جيش التحرير الوطني.

## هاء - الجماعات المسلحة غير القانونية التي ظهرت منذ تسريح المنظمات شبه العسكرية

٣٦- لاحظت المفوضية في كولومبيا أن الجرائم التي يُظن أن القوات المسلحة غير القانونية ترتكبها بعد ظهورها منذ تسريح القوات شبه العسكرية، أدت إلى ارتفاع مستويات العنف ضد السكان المدنيين.

٣٧- ويمكن تمييز بعض عمليات القتل التي يُزعم أن هذه الجماعات ترتكبها بأنها "تطهير اجتماعي"، ولكن في بعض البلديات والإدارات يبدو أن ارتفاع أعداد القتلى بها يُعزى إلى نزاعات بين الجماعات نفسها حول السيطرة على الأراضي والتجارة المحرمة. ومن ثم فخلال الفترة التي يشملها التقرير يعتقد أن ٧٠ شخصاً على الأقل قد قتلوا في قرطبة وحدها نتيجة لصدامات بين جماعة يبدو أن رئيسها شخص معروف باسم دون ماريو وجماعة أخرى تسمى لوس بايساس.

٣٨- وفي كانون الثاني/يناير، أُبلِغت المفوضية في كولومبيا عن أكثر من ٥٠ حالة قتل انتقائي في مدن بارانكابيرميخا، وبوكارامانغا، وكوكوتا وحدها.

٣٩- وفي أيار/مايو زُعِم أن جماعة معروفة باسم لوس راستروغوس في مجتمع بيزارو دي باخو بودو، شوكو، قتلت تسعة أشخاص. وزُعِم أن الجماعة نفسها قتلت بغياً في أوريتو، بوتومايو، في ٢٦ آذار/مارس. وقتل زعيم مجتمعي من كورفارادو، شوكو في اليوم الذي كان مقرراً أن يشهد فيه على عدد من أشباه العسكريين في محكمة ميديلين.

٤٠- وفي ٢٤ أيار/مايو زُعِم أن الجماعة المعروفة باسم قوات الدفاع عن النفس للفلاحين من الجيل الجديد أجبرت أكثر من ٢٠٠ مشرد، كانوا قد وصلوا إلى سانشيز في بوليكاربا، نارينو، في بداية الشهر، على العودة إلى موطنهم. ويقال إن هذه الجماعة هي المسؤولة عن التهديدات بالقتل التي وجهت لمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان في إدارة نارينو، مثل ما بُلِغ عنه في ١٢ شباط/فبراير ضد وحدة آوا للسكان الأصليين، وهي اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان ومجتمع الفلاحين.

٤١- وفي ١٥ حزيران/يونيه، زُعِم أن جماعة تسمى أغيلاس نيجراس شردت نحو ١٠٠ أسرة من سان خوسيه لا توربيا، نارينو.

## واو - الفئات الضعيفة

### ١- المدافعون عن حقوق الإنسان والنقابيون[أ]

٤٢- تلقت المفوضية في كولومبيا تقارير عن قتل عدد من النقابيين والقادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان. ففي ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، على سبيل المثال، وُجدت جثة مدافع معروف عن حقوق الإنسان محلياً وزعيم اجتماعي، في بلدية سان فانسنت دي كاغوان، كاكيتا. وأحرقت الجثة وقُطِعت رأسها وظهرت عليها علامات التعذيب. وفي ٩ شباط/فبراير، في بالبوا، كوكا، طُعِن زعيم نقابي حتى الموت.

(أ) ترد في الفرع باء أعلاه أمثلة للاحتجاز التعسفي غير المشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين.

وفي ٩ آذار/مارس في سان فانسنت دي كاغوان، كاكيتا، اختفى زعيم نقابي في وسط المدينة، حيث وجد ميتاً بعد ذلك بثلاثة أيام وبه جروح من ١١ طعنة. وفي ١٦ أيار/مايو قُتِل عضو في لجنة (حب كارتاغو المدنية)، في كارتاغو، وادي كوكا مع ثلاثة أعضاء آخرين في اللجنة تلقوا تهديدات بالموت؛ وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر زُعِم أن القوات الثورية قتلت زعيماً مجتمعياً في بويرتو ليغوزامو، بوتومايو.

٤٣- وتلقت المفوضية في كولومبيا تقارير عن تهديدات بالموت ضد منظمات غير حكومية ونقابات وأعضائها، وعن هجمات وسرقات. وظل محامي البلدية في سان ميغيل، بوتومايو، يتلقى تهديدات بالقتل منذ كانون الثاني/يناير. وفي ميديلين، أنتيوكيا، جرى تخويف أعضاء عدة نقابات ورابطات سياسية واجتماعية وتتبعهم، فيما بين ٤ شباط/فبراير و١٨ أيلول/سبتمبر، وظلوا يتلقون تهديدات مجهولة بالقتل. وفي ٢٩ شباط/فبراير جرت محاولة اعتداء على حياة عضو في اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان في إدارة ريزارلدا. وفي ٢٠ نيسان/أبريل سرقت المعلومات عن قضايا تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وبالضحايا والجناة، من شبكة جوفيترار في فالدوبار، سيزار. وفي سارافينا، أراوكا، انفجر جهاز متفجر في مبنى تقع فيه عدة منظمات اجتماعية: الرابطة الإقليمية للشباب والطلبة، ورابطة الفلاحين في الإدارات، ورابطة الفجر لنساء أراوكا، ورابطة المشردين، واتحاد عمال كولومبيا، مكتب أراوكا، ومؤسسة لجنة حقوق الإنسان الإقليمية في جويل سييرا.

٤٤- وتلقى المكتب معلومات تتعلق باعتداءات على الشرف والسمعة أو على كرامة المدافعين عن حقوق الإنسان. ففي ٢ أيلول/سبتمبر، في بوغوتا، اتهمت السلطات الحكومية أعضاء منظمة الإنسان، مينغا بأن لها صلات بالقوات المسلحة الثورية وجيش التحرير الوطني.

### ٢- مجتمعات السكان الأصليين وشعوبها والجماعات الأفرو - كولومبية

٤٥- تلقى المكتب معلومات عن مقتل أعضاء في مجتمعات وشعوب السكان الأصليين. ففي ٢٢ أيار/مايو قُتِل ثلاثة أعضاء في محمية شينغو شينغوزا في ريكورتي، نارينو. وفي ٢٢ أيار/مايو وُجِد عضو سابق عن السكان الأصليين مقتولاً في نهر إلتيغر في سيريليو في محمية للسكان الأصليين في ليتورال دي سان خوان، شوكو. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر قُتِل رمياً بالرصاص شخص من السكان الأصليين مشترك في مظاهرة بالقرب من محمية ماريا في قرية بيندامو، كوكا، وقيل إن الشرطة هي التي قتلته.

٤٦- وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير، وبعد مصادمات بين القوات المسلحة الثورية والجيش وجهت القوات الثورية فيما قيل تهديدات بالقتل لأفراد في جمعية للسكان الأصليين في سيونا باخو سانتا هيلانا في بويرتو آسيس، بوتومايو، متهمين إياهم بالتعاون مع قوات الأمن.

٤٧- وفي ١٨ حزيران/يونيه زُعِم أن أعضاء في القوات الثورية المسلحة ألقوا متفجرات على مدرسة في سيونا دي بوينافيستا في محمية للسكان الأصليين في بويرتو آسيس، بوتومايو.

وتسبب هذا الهجوم في أضرار أسفرت عن تشريد جماعي للسكان. وفي ١٦ آذار/مارس وقعت صدامات في محمية للسكان الأصليين في تاكوايو في توريبيو، كوكا، بين قوات الأمن والقوات الثورية المسلحة تسبب في تشريد أكثر من ٦٠٠ شخص.

٤٨- وأُبلغ المكتب عن قتل قادة أفرو - كولومبيين وبتوجيه تهديدات ضدهم؛ وفي ٢٥ حزيران/يونيه، على سبيل المثال، قتل عضو في المجلس المجتمعي في باخو ميرا وفرونتيرا دي توماكو، نارينو. ومنذ شباط/فبراير قيل إن القوات الثورية المسلحة هددت أيضاً ممثل شركة المحيط الهادئ للأفرو - كولومبيين لدى المجلس البلدي غواكاري، وادي كوكا. كذلك قتل زعيم أفرو - كولومبي في ٢٩ حزيران/يونيه في بوينافينتورا، وادي كوكا.